الأمم المتحدة

A/C.1/76/PV.9

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة السادسة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة **٩**

الأربعاء، ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢١، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد هلالي ..... (المغرب)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

بيان رئيس الجمعية العامة

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بمعالي السيد عبد الله شهيد، رئيس الجمعية العامة، الموجود معنا اليوم لكي يشاطرنا رؤيته للدورة الحالية للجمعية العامة. ويسرّنا أيما سرور أن يكون هنا بيننا. وأود أن أعرب مجدداً عن إعجابي بهمته وديناميته بعد رحلة بالطائرة استغرقت قرابة ١٩ ساعة ووجوده هنا بابتسامة وحماس واستعداد. وأدعوه الآن إلى مخاطبة اللجنة.

السيد شهيد (رئيس الجمعية العامة) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتهنئتكم، السيد الرئيس، وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابكم. وأتطلع إلى العمل مع اللجنة الأولى في الأشهر المقبلة. وأعتذر عن عدم تمكني من مخاطبة اللجنة خلال مناقشتها العامة في الأسبوع الماضي بسبب سفري في مهام رسمية. غير أن تلك الرحلة أتاحت لي فرصة لبلورة منظور أكثر تفصيلاً بشأن الأولويات والتوقعات الرئيسية التي تتشاطرها الدول الأعضاء فيما يتعلق بعمل اللجنة. وكم أسعدتني عودة الاجتماعات الحضورية، وبالتالي المناقشات النابضة بالحياة التي هي سمة مميزة لحواراتنا هنا في الأمم المتحدة.

إن عمل اللجنة الأولى، المناط بها شؤون نزع السلاح والأمن الدولي، أساسي لعمل الأمم المتحدة ككل. إن تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها في مجال التنمية المستدامة، وتعزيز حقوق الإنسان، والتعافي من جائحة مرض فيروس كورونا، كلها أمور تتطلب أساسا من السلام. ومن المؤسف أننا نواجه مجموعة من القضايا التي تقوّض أمننا الجماعي. وإلى أن نعالج تلك المسائل على النحو المناسب، لا يمكننا أن نكرس اهتمامنا الكامل للتحديات الاجتماعية والبيئية الرئيسية في القرن الحالي. لقد أكدت الجائحة أكثر من أي وقت مضى أن البشرية تشترك في مصيرٍ مشتركٍ. فلنغتنم هذه اللحظة، وهذه الحقيقة واضحة عالميا، للالتزام بسلام جديد.

بعد مرور خمسة وسبعين عاماً على اتخاذ الجمعية العامة القرار الأول (القرار ١ (د-١))، بشأن نزع السلاح النووي، لا يزال خطر الأسلحة النووية قائماً. لذلك، يتعيّن علينا أن نجدد التزامنا ونضاعف

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

جهودنا من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية. ويشكل دخول معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في وقت سابق من هذا العام معلماً هاماً. وأكرر النداءات السابقة الموجهة إلى الدول الأعضاء التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة أن تفعل ذلك بغية كفالة الالتزام العالمي بها. علاوة على ذلك، وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، اسمحوا لي أن أكرر دعوتي للدول الأعضاء التي لم توقّع وتصدّق بعد على المعاهدة، ولا سيما البلدان المتبقية المدرجة في المرفق ٢، أن تفعل ذلك. وأدعو الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى استخدام المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة كفرصة لتجديد التزامها بالاتفاق على خطوات نحو نزع السلاح النووي وعدم الانتشار.

وفي القرن الحادي والعشرين، تمتد مناقشاتنا بشأن السلام والأمن لتشمل الفضاء الإلكتروني أيضا، ونحن جميعاً ملتزمون جماعيا بتعزيز الاستخدام السلمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتحقيقاً لذلك، أشجّع على تعزيز التعاون بين الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالتطورات في ميدان المعلومات والاتصالات السلكية واللاسلكية في سياق الأمن الدولي وفريق الخبراء الحكوميين المعني بالارتقاء بسلوك الدول المسؤول في الفضاء الإلكتروني في سياق الأمن الدولي. كما أحث الدول الأعضاء على العمل معاً لضمان الاستخدام السلمي للفضاء الخارجي. لقد شهدنا انبعاثا حديثا ومرحبا به في استكشاف الفضاء. وإلى جانب تلك المساعي، لا بد لنا من تطوير الصكوك القانونية الضرورية التي من شأنها أن تيسر الاستكشاف السلمي للفضاء الخارجي.

نحتاج أيضا إلى بذل المزيد من الجهود لمكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وأرحب بالاختتام الناجح للاجتماع السابع للدول من الاجتماعات التي تعقد مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، وأدعو إلى التنفيذ الفعّال لبرنامج العمل.

وإنني على اقتناع بأن النساء والشباب يمكن أن يقدموا إسهاماً كبيرا في جهودنا لنزع السلاح. فلنعمل جاهدين على ضمان مشاركة النساء والشباب، فضلاً عن المجتمع المدني، بنشاط أكبر في هذا العمل من الآن فصاعداً.

ونحن، كدول أعضاء، لدينا رؤى متنوعة. ولكن، هناك بعض الآمال التي توحدنا جميعاً وبعض المصالح التي تتجاوز خلافاتنا، بما في ذلك تطلعاتنا المشتركة إلى غد أفضل، واستمرار سلامة وازدهار جنسنا البشري، والرغبة في أن نترك وراءنا تماماً عالماً يتخبط في العنف والنزاع. هذا هو العالم الذي ارتأته رئاستي المفعمة بالأمل. ويحدوني أمل وطيد في أن عمل اللجنة يمكن أن يساعد على تحقيق تلك الرؤية. وفي اعتقادي الصادق أننا إذا تركنا تطلعاتنا وآمالنا المشتركة توجّه مناقشاتنا وحواراتنا، يمكننا تحقيق تلك الرؤية.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): أشكر رئيس الجمعية العامة على بيانه. وأفهم أن عليه أن يغادرنا الآن بسبب التزامات أخرى. ونشكره مرة أخرى على وجوده معنا اليوم ونتطلع إلى العمل معه بشكل وثيق طوال الدورة الحالية.

وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد الجمعية العامة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تستمع اللجنة الآن إلى بيان مسجل مسبقاً بالفيديو من الأمين التنفيذي لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، السيد روبرت فلويد، وفقاً للقرار ٥٤/٢٨٠ المؤرخ ١٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

عُرض بيان مسجل مسبقاً بالفيديو في قاعة الجمعية العامة.

البنود ٩٢ إلى ١٠٧ من جدول الأعمال (*تابع*)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة بشأن جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها.

الرئيس (*تكلم بالفرنسية*): تواصل اللجنة الآن مناقشتها المواضيعية بشأن مواضيع محددة تتعلق بالمجموعات المشتركة من ١

إلى ٤ وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار بنود جدول الأعمال المحالة إلى اللجنة والنظر فيها.

السيدة ليندغرين (السويد) (*تكلمت بالإنكليزية*): إننا نواجه بيئة أمنية معقدة وصعبة يجري فيها تطوير قدرات نووية جديدة؛ وتتعرض المعاهدات التاريخية لتحديد الأسلحة للتهديد أو حتى يجري التُخلّي عنها؛ وتتآكل الثقة والاطمئنان. يجب أن نحمي ونعزز الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار وأن نعمل معاً لتحقيق تقدم ونتائج ملموسة – فتعددية الأطراف مهمة.

تؤكد السويد على أهمية نجاح المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة. ولا يزال هدفنا المشترك تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية. إنها حقيقة لا جدال فيها أنه حتى انفجار نووي واحد ستكون له عواقب إنسانية كارثية. ويجب أن نحرز تقدماً في تنفيذ الالتزامات والوفاء بالتعهدات السابقة، ليس أقلها فيما يتعلق بالمادة السادسة من المعاهدة.

من خلال مبادرة استكهولم بشأن نزع السلاح النووي، التي تجمع بين ١٦ دولة غير حائزة للأسلحة النووية من مختلف أنحاء العالم ومن سياقات أمنية مختلفة، نهدف إلى حشد الدعم السياسي لبرنامج عملي وموجه نحو تحقيق النتائج لنزع السلاح يمكن للدول الأطراف أن تتحد حوله – جدول أعمال يقوم على أرضية مشتركة. وفي محاولة لزيادة بلورة إعلان برلين الوزاري بشأن النهوض بنزع السلاح النووي والبناء عليه، بما في ذلك ما يسمى بالـ ٢٢ منطلقاً، قدم أعضاء مبادرة استكهولم كذلك ورقة عمل بشأن الحد من المخاطر. وتقترح الورقة عدة أفكار بناءة يمكن للدول أن تمضي بها قدماً. وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى دراسة العمل الذي قامت به المبادرة وإلى تأييد مقترحاتنا. ونشكر الدول العديدة التي قامت بذلك بالفعل.

والدول الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة فيما يتعلق بنزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة. وفي هذا الصدد، نرحب بتمديد الولايات المتحدة وروسيا لمعاهدة ستارت الجديدة والحوار بشأن الاستقرار الاستراتيجي بين البلدين. ونتوقع أن تبدأ المفاوضات في وقت مبكر بشأن معاهدة جديدة تدخل حيز النفاذ بعد انتهاء معاهدة ستارت الجديدة في عام ٢٠٢٦. ويمكن أن تشمل هذه المعاهدة زيادة تخفيض الترسانات الاستراتيجية وتنظيم الأسلحة غير الاستراتيجية. وينبغي للأطراف في هذه المعاهدة أيضا أن تسعى إلى إيجاد سبل فعالة للتخفيف من آثار زوال معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى.

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي تشكل جزءً حاسماً من النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. وينبغي أن يظل دخولها حيز النفاذ أولوية عليا. والدعم السياسي والتقني القوي الذي تقدمه السويد لهذه المعاهدة ثابت. ونحث جميع الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على اتخاذ خطوات ملموسة على وجه السرعة نحو التصديق عليها. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يجب الإبقاء على جميع الوقف الاختياري القائم للتفجيرات النووية التجريبية.

ولا يزال التحقق من نزع السلاح النووي إحدى قصص النجاح التي شهدتها السنوات الأخيرة. وتشارك السويد بنشاط في الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي والشراكة الرباعية للتحقق النووي، وكلاهما يواصلان تقديم رؤية ملموسة لمتطلبات التحقق في المستقبل. ونشجع بقوة المزيد من الدول على المشاركة في هذا المجال.

تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور لا غنى عنه في منع انتشار الأسلحة النووية، وتعزيز السلامة النووية والإشعاعية، وتيسير استخدام التكنولوجيا النووية، بما في ذلك في مجالات مثل الصحة والأغذية والزراعة. ومن الضروري أن تتلقى الوكالة الدعم السياسي والمالي اللازم. وعلينا أيضا كفالة أن يكون لدى الوكالة أدوات تفتيش كافية، ولذلك ينبغي أن نواصل العمل من أجل إضفاء الطابع العالمي على بروتوكولاتها الإضافية.

السيد تون (ميانمار) (*تكلم بالإنكليزية*): يقوم الردع النووي على افتراض أن التدمير المتبادل المؤكد هو ضمان بين مستخدمي الأسلحة النووية. والتهديد باستخدام الأسلحة النووية قد غذى انتشار الأسلحة

النووية على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية. ولذلك، ترى أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة أن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ليس سوى القضاء التام عليها. ونرحب بأي مبادرات – كبيرة أو صغيرة – تهدف إلى تحقيق نزع السلاح النووي.

فيما يتعلق بالمسألة النووية الإيرانية، فإن التنفيذ الفعال والهادف لخطة العمل الشاملة المشتركة من جانب جميع الأطراف أمر أساسي لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط. ونضم صوتنا أيضا إلى أصوات الآخرين في الدعوة إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بشكل كاملً يمكن التحقق منه ولا رجعة فيه. ونؤكد مجدداً التزامنا بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة بانكوك، وندعو جميع الأطراف ذات الصلة إلى العمل من أجل تحقيق أهداف تلك المعاهدات.

أود أن أتطرق بإيجاز إلى موضوع أسلحة الدمار الشامل. إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية هي أول صك دولي يحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، وقد أسهمت في السلام والأمن الدوليين. بيد أن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، في شكلها الحالي، يشوبها العديد من أوجه القصور التي تجعلها غير فعالة في معالجة عواقب أي أزمة قد تسببها الأسلحة البيولوجية. وتعزيز الاتفاقية هو الخطوة المنطقية التالية التي يجب أن نتخذها جميعاً. وبعد أن وقعنا وصدقنا على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، نؤكد من جديد التزامنا بالوفاء بجميع أحكامها.

ومواصلة لحديثي في موضوع اتفاقية الأسلحة البيولوجية، هناك تقارير تعود إلى ليلة ١٧ تموز/يوليه بشأن سحب دخان غريبة تظهر فوق منطقة وسط مدينة يانغون في ميانمار عقب تحليق طائرات عسكرية. وربما كان ذلك مجرد دخان، ولكن سرت تكهنات واسعة بين سكان يانغون بأن الجيش كان ينشر سموماً ضارة من أجل قمع المحتجين. وقد أكد قائد الجيش في ميانمار في وقت سابق أنه ليس هناك شيء من ذلك هو لا يجرؤ على عمله. ونكرر إدانتنا لأي استخدام للأسلحة الكيميائية في أي مكان وفي أي وقت ومن أي جهة كانت وتحت أي ظرف من الظروف.

ولا يسعني أن أشدد بما فيه الكفاية على أن التزامنا باتفاقية الأسلحة الكيميائية ستتأثر سمعته إذا لم تحل المسائل المحيطة ببرنامج ميانمار السابق للأسلحة الكيميائية. ووفقاً للمعلومات التي تلقيناها، فإن مرفق إنتاج الأسلحة الكيميائية الخاضع لسيطرة الجيش بالقرب من بلدة تونبو، في منطقة باغو، أنتج خردل الكبريت في الثمانينيات من القرن الماضي ولم يتم الإعلان عن ذلك. ونعتقد أن الجيش كان على علم تام بذلك الإنتاج، إلا أنه لم يبلغ الحكومة المدنية المنتخبة.

وإذ ننتقل إلى الأسلحة التقليدية، نرحب بالنتائج الموضوعية للاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، الذي عقد في تموز/يوليه، والذي نعتقد أنه سيسهم بصورة أكبر في الجهود الدولية الرامية إلى تنظيم تدفقات الأسلحة ومكافحة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمد ناصر (ماليزيا).

ونعتقد أن المراقبة القوية والفعالة لتجارة الأسلحة يمكن أن تساعد في حماية العديد من الأرواح البريئة في جميع أنحاء العالم. ومعاهدة تجارة الأسلحة مفيدة في تعزيز المساءلة في مجال تجارة الأسلحة التقليدية. ورغم أننا لسنا طرفاً بعد في أي معاهدات دولية رئيسية بشأن الأسلحة التقليدية، فإن حكومة ميانمار المدنية المنتخبة ما فتئت تدرس هذه الصكوك بغية التصديق عليها في الوقت المناسب على الرغم من سلوك العسكريين وموقفهم، وهو ما يتنافى مع مقاصد تلك المعاهدات.

يشكل بيع الأسلحة عملاً مربحاً جداً، لكن ينبغي ألا يكون على حساب أرواح بريئة. ويعمل جيش ميانمار في إطار واقعه الملتوي بقتل المدنيين الأبرياء باستخدام معدات عسكرية متقدّمة، معظمها مستورد. وباسم شعب ميانمار، الذي ناله ما يكفي من الجيش، أدعو تلك الدول التي تصدر الأسلحة إلى جيش ميانمار إلى وقف هذه المبيعات فوراً. ورغم أن ذلك قد لا يمنع الجيش من ارتكاب المزيد من الفظائع، إلا أنه يمكن أن يساعد في إنقاذ أرواح بريئة.

السيد تشالار (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): في البداية، يود وفد توغو أن يتقدم بتهنئة حارة إلى رئيس اللجنة الأولى وأعضاء المكتب الآخرين على انتخابهم. ونتمنى لهم كل النجاح في مهمتهم ونؤكد لهم دعمنا.

تؤيد توغو البيانين اللذين أُدلي بهما باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/76/PV.8) وحركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7)، ونود أن ندلي بالملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

تود توغو أن تؤكد مجدداً موقفها بأن السلام والأمن الدوليين يعتمدان، في جملة أمور، على نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. وفي سياق سياسي وأمني دولي يتسم بالنزاعات الجارية، ووقوع الأعمال الإرهابية، والأزمات المؤسسية المستمرة، وتجدد التوترات، من المهم التأكيد على حساسية المسألة النووية والالتزام بالعمل من أجل الإزالة التامة للأسلحة النووية، في جملة أمور. وفي هذا الصدد، تود توغو أن تشيد بالتزام الأمين العام، الذي وضع مسألة نزع السلاح النووي في صميم جهوده.

وتؤيد توغو النداءات من أجل نزع السلاح النووي التي تكررت خلال الاجتماع العام الرفيع المستوى بمناسبة اليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، المعقود على هامش الدورة الحالية للجمعية العامة.

وتود توغو أن تغتنم هذه الفرصة للتشديد على الضرورة الحتمية للتنفيذ المستمر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدعو مرة أخرى الدول غير الأطراف في المعاهدة للانضمام إليها لضمان الطابع العالمي لهذا الصك القانوني والتنفيذ الكامل لركائزه الثلاثة، وهي عدم انتشار الأسلحة النووية، والتعاون في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ونزع السلاح النووي الكامل. وعلاوة على ذلك، ندعو على وجه الاستعجال الدول غير الأطراف في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية – وتحديداً الدول المدرجة في المرفق ٢ – إلى الانضمام إليها، نظرا لأن وضع حد للتجارب النووية يمكن أن يشكل خطوة أولى نحو نزع السلاح النووي.

وترحب توغو ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية وتدعو الدول غير الأطراف في المعاهدة، ولا سيما الدول الحائزة للأسلحة النووية، إلى اغتنام هذه الفرصة التاريخية للانضمام إليها. وتود توغو كذلك أن تشدد على التوافق القائم بين الصكوك القانونية التي ذكرتها آنفا، والتي تتلاقى أهدافها النهائية بشأن نزع السلاح النووي. وفي هذا الصدد، نرحب بمختلف الدعوات إلى التفاوض بشأن اتفاقية شاملة لنزع السلاح النووي في الاجتماعات المقبلة لمؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة والدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية.

وما فتئت توغو، منذ انضمامها إلى السيادة الدولية، تشدد بقوة على نزع السلاح النووي، وهو شرط مسبق أساسي لإرساء السلام الدائم في العالم. ولذلك، فإن توغو طرف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ومعاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهي أيضا من الدول الموقعة على معاهدة حظر الأسلحة النووية. كما وقع بلدي في ١١ آذار/مارس ٢٠٢٠ اتفاقاً إطارياً للتعاون التقني مدته خمس سنوات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لدعم الجهود الوطنية في مجال التنمية المستدامة. وعلاوة على ذلك، أقر مجلسنا الوطني في ٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٠ قانوناً ينظم الاستخدام المأمون والآمن والسلمي للتكنولوجيا النووية، اعتمد مجلس الوزراء بموجبه مرسوماً بإنشاء الهيئة الوطنية للسلامة والأمن النوويين.

إن التقدم المحرز في مسيرة العالم الطويلة نحو نزع السلاح النووي ينبغي ألا يحجب الرحلة التي تنتظرنا. ولن يتمكن المجتمع الدولي من التصدي للتحديات التي يواجهها في ميدان نزع السلاح النووي إلا بتضافر الجهود. ولذلك، تعرب توغو عن أسفها لعدم اعتماد وثيقة ختامية بتوافق الآراء في المؤتمر التاسع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي عقد في نيويورك في الفترة من ٢٧ نيسان/أبريل إلى ٢٢ أيار/مايو ٢٠١٥. وفي هذا الصدد، نحث مختلف أطراف المعاهدة على العمل على نجاح المؤتمر العاشر لاستعراض المعاهدة، الذي يتوقع عقده قريباً.

وتأسف توغو لفشل الدورة السابقة للمؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، على الرغم من اتخاذ القرار ٧٥/٣٣ في ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠. ونرحب بوجود مختلف المناطق الخالية من الأسلحة النووية ونحث الدول غير الأطراف في مختلف المعاهدات ذات الصلة على اتخاذ الترتيبات القانونية والمالية واللوجستية اللازمة للانضمام إليها.

وتدعو توغو المجتمع الدولي إلى الاحتفاء بفضائل استخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية بغية التغلب على التحديات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجه البلدان النامية على وجه الخصوص. ويجب أن نستفيد من دروس الماضي والحاضر من أجل بناء مستقبل أفضل. ولذلك، ينبغي أن تقودنا ذكريات هيروشيما وناغازاكي، فضلاً عن أزمة مرض فيروس كورونا، إلى فهم أفضل للحاجة الملحة إلى إعادة التفكير في عالمنا والسعي إلى منع وقوع المزيد من الكوارث.

السيد شوفات (سويسرا) (*تكلم بالفرنسية*): إن تحديد الأسلحة التقليدية له أثر مباشر على إنقاذ الأرواح. وأود أن أسلّط الضوء على النقاط الثلاث التالية في هذا الصدد.

أولاً، كان لسويسرا شرف رئاسة المؤتمر الثاني لاتفاقية الذخائر العنقودية لاستعراض الاتفاقية، الذي اعتمد إعلاناً سياسياً قوياً يؤكد تصميم الدول الأطراف على تعزيز المعايير التي أرستها الاتفاقية وإحراز تقدم نحو إضفاء الطابع العالمي عليها. وبفضل خطة عمل لوزان الطموحة يمكن للاتفاقية الآن الاعتماد على أهداف ملموسة وقابلة للقياس بغية تعزيز تنفيذها حتى عام ٢٠٢٦. ونأمل أن يحظى مشروع القرار السنوي لاتفاقية الذخائر العنقودية مرة أخرى بتأييد واسع هذا العام، بعد اعتماده بدون تصويت سلبي لأول مرة في العام الماضي.

ثانياً، نرحب بالاختتام الناجح لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية. ونؤيد هدف تجسيد توصياته الطموحة والمبتكرة بإنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية.

ثالثاً، لا تزال سويسرا تشعر بالقلق إزاء الأثر الإنساني للتوسع الحضري المتزايد للنزاعات المسلحة. ونحن مقتنعون بضرورة اتخاذ تدابير لتعزيز حماية المدنيين من العواقب الإنسانية لاستخدام الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان. ونأمل أن تتوصل الجهود التي تقودها أيرلندا لوضع إعلان سياسي لهذا الغرض إلى خاتمة ناجحة قريبا.

بالانتقال إلى الأسلحة النووية، لا تزال هناك عدة تحديات، لا سيما فيما يتعلق بالبرنامج النووي الإيراني. ونأمل أن يتسنى التوصل إلى حل على وجه السرعة فيما يتعلق بخطة العمل الشاملة المشتركة وجميع القضايا المعلقة بشأن اتفاق الضمانات الذي أبرمته إيران مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وما زال يساورنا قلق عميق إزاء التقدم في برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للأسلحة النووية ونظم إيصالها. ونشعر بالقلق إزاء التطورات في مجال نظم الإيصال، ونتطلع إلى تعزيز الجهود الرامية إلى منع انتشار تكنولوجيا القذائف خلال رئاستنا لنظام مراقبة تكنولوجيا القذائف من عام ٢٠٢٢ إلى عام ٢٠٢٣.

وفي المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، ينبغي أن نعمل معاً لتحقيق نتيجة طموحة بغية النهوض بتنفيذ المعاهدة، بما في ذلك الالتزامات العديدة المتعهد بها، التي لا تزال صالحة. وفي هذا الصدد، تعمل مجموعة إلغاء حالة التأهب على تحقيق نتيجة إيجابية في تخفيض القدرات العملياتية للأسلحة النووية. وستشارك سويسرا كذلك في الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية بصفة مراقب، وترى أن من الضروري إقامة علاقة بناءة بين معاهدة عدم الانتشار ومعاهدة حظر الأسلحة النووية.

وتدين سويسرا أي استخدام للأسلحة الكيميائية بأشد العبارات الممكنة. ونرحب بالخطوات التي اتخذها مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية استجابة للنتائج التي توصل إليها فريق التحقيق وتحديد الهوية. وفيما يتعلق بالاستخدام الرذاذي للمواد

الكيميائية التي تعمل في النظام العصبي المركزي، فإن سويسرا مقتنعة بأن تأكيد الدول الأطراف أن هذا الاستخدام لا يتسق مع إنفاذ القانون باعتباره "غرضاً غير محظور" بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية أمر ضروري من أجل الحفاظ على سلامة الاتفاقية ودعم القاعدة. وندعو جميع الدول الأطراف إلى تأييد القرار الذي اتخذ في مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية في دورته السادسة والعشرين بشأن هذه المسألة.

علاوة على ذلك، لا بد من تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، سواء من حيث قدرتها المؤسسية أو قدرتها على مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي. وعلينا أيضا أن نعزز آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛ وأن نحافظ على استقلالها.

ومن الأهمية بمكان منع نشوب صراعات مسلحة في الفضاء الخارجي. ويجب تعزيز الإطار المعياري لضمان بقاء الفضاء بيئة سلمية وآمنة ومستدامة. ونأمل أن نتمكن من إحراز تقدم في هذا المجال من خلال الفريق العامل المفتوح العضوية المقترح المعني بالسلوك المسؤول في الفضاء الخارجي. وسيكون من المهم ضمان الاتساق والتوافق والتكامل بين هذه الجهود وتلك الجارية في إطار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية.

السيد دي مارتن توبرانين (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): تشاطر إيطاليا تماماً هدف إقامة عالم يسوده السلام والأمن خال من الأسلحة النووية.

وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بركائزها الثلاث التي يعزز بعضها بعضاً، هي حجر الزاوية في النظام الدولي لعدم الانتشار النووي. ويجب تأييدها ودعمها والحفاظ عليها، لا سيما في بيئة اليوم الصعبة. ولذلك، ندعو الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة إلى أن تفعل ذلك دون إبطاء ودون شروط.

ونحن نسعى جاهدين لتحقيق تقدم حقيقي بشأن نزع السلاح النووي بطريقة تعزز الاستقرار الدولي وتستند إلى مبدأ الأمن غير المنقوص للجميع. وفي هذا الصدد، فإن أحد التدابير المحددة التي نسعى إليها التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي غضون ذلك، ندعو جميع الدول إلى احترام الوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية. ومن الأولويات الرئيسية الأخرى أن يبدأ مؤتمر نزع السلاح على الفورً مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ونود أيضا أن نشير إلى إمكانات ضمانات الأمن السلبية وأن نؤكد مجدداً دعمنا لإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية وجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

ولا يزال انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديداً كبيرا للأمن الدولي. وتؤيد إيطاليا تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك من خلال التقيد العالمي بالاتفاقات الشاملة والبروتوكولات الإضافية. وعلاوة على ذلك، فإن تأمين المواد الحساسة، خصوصا ضد وصول الشبكات الإرهابية إليها، وتطبيق ضوابط فعالة على الصادرات، لا يزال من التحديات الرئيسية. وتشير هذه التحديات إلى ضرورة التنفيذ العالمي والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية.

ولا تزال إيطاليا ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ونعلّق أهمية كبيرة على آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية – وهي الإطار الوحيد القائم الذي ينص على التحقيقات من هذا القبيل، والتي صادفت نجاحا في الماضي. ويساورنا قلق عميق إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة. وندين بأشد العبارات الممكنة استخدامها من قبل أي جهةً وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب أن نستجيب لهذا التوجه المثير للقلق بكفالة المساءلة ومواصلة اتخاذ موقف واضح ضد الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الشنيعة.

وتؤيد إيطاليا بقوة جميع الصكوك الدولية التي تقيد أو تحظر استخدام الأسلحة بما يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، فإن من بين أولوياتنا إضفاء الطابع العالمي على اتفاقيتي

أوتاوا وأوسلو وتنفيذهما على نحو فعالٍ. وكجزء من التزامنا الطويل الأمد، أُسّتن القانون في عام ٢٠٠١ صندوقا استئمانيا مخصصا لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، ومنذ ذلك الحين خصصت إيطاليا أكثر من ٦٢ مليون يورو لبرامج الإجراءات المتعلقة بالألغام. كما ضاعفنا ميزانيتنا لعام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠، كمؤشر على الالتزام المتجدد.

وبنفس الالتزام، نتطلع إلى المشاركة في مؤتمر الاستعراض المقبل للاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة. ونرحب بالعمل الذي تم بين الدورات حتى الآن، والذي أتاح تبادلا للآراء بشكل متعمق بشأن عدة مسائل مثيرة للقلق، ونشيد بالعمل الجاري لفريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيا الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل. وفي هذا الصدد، تؤيد إيطاليا بقوة الرأي القائل بأن أي منظومة أسلحة قائمة أو مستقبلية يجب أن تكون خاضعة للسيطرة البشرية، ولا سيما فيما يتعلق بالقرار النهائي باستخدام القوة المميتة.

نشاطر المجتمع الدولي قلقه العميق إزاء تزايد استخدام الأجهزة المتفجرة المرتجلة وما يترتب عليه من آثار، حيث أنها تشكل تهديدات خطيرة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني وموظفي حفظ السلام في المناطق المنكوبة بالنزاع وما بعد انتهاء النزاع. كما يساور إيطاليا القلق إزاء تزايد التدفقات غير المشروعة للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك ما يسمى بالشبكة العميقة، لأنها المسؤولة عن التسبب في معظم الإصابات. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجدداً على الصلة الأساسية بين التنمية المستدامة والسلام والأمن، على نحو ما أقرته خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونشهد اليوم تأكيد مفهوم فضائي جديد، يواكب التطورات التكنولوجية الواسعة النطاق والسريعة، مما يجعل المجال الفضائي أكثر تعقيداً ويطرح سيناريوهات يشكل فيها السباق التجاري نوعاً جديداً من التنافس بين الدول. ويصبح الأمن في الفضاء تدريجياً أكثر ارتباطاً بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي على الأرض، وتزداد أهمية ضمان أن يجري الاضطلاع بأنشطة استكشاف الفضاء واستغلاله في المستقبل بأكثر الطرق توازنا.

السيد ياقوت (تركيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد تركيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بشأن المجموعات المجمعة من ١ إلى ٤ (انظر A/C.1/76/PV.7). وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تبرز التحديات الراهنة في مجال الأمن الدولي الحاجة الملحة إلى التمسك بالهدف النهائي المتمثل في الإزالة الكاملة للأسلحة النووية. ونرحب بتمديد معاهدة ستارت الجديدة والحوار المتجدد بشأن الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

وترى تركيا أن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية تظل السبيل الوحيد الموثوق به إلى نزع سلاح نووي واقعي وتدريجي ويمكن التحقق منه. ويجب أن نركز على تعزيز التنفيذ الكامل لمعاهدة عدم الانتشار بكل ركائزها الثلاث وتحقيق عالميتها. وستكون إعادة تأكيد الالتزامات السابقة خلال المؤتمر العاشر للأطراف لاستعراض المعاهدة خطوة أولى حاسمة في هذا الصدد. وقد أصدرت مبادرة عدم الانتشار ونزع السلاح، وتركيا عضو فيها، مجموعة من التوصيات خلال دورة الاستعراض الحالية، تهدف إلى الإسهام في التوصل إلى نتائج تطلعية ومتوازنة وموضوعية لمؤتمر الاستعراض.

ونثني على الولايات المتحدة لكشفها عن عدد الأسلحة النووية التي بحوزتها. وهذا التدبير الهام لكفالة الشفافية وبناء الثقة يجب أن تكرره أيضاً الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية. وفيما يتعلق بجهود عدم الانتشار، فإن الحفاظ على خطة العمل الشاملة المشتركة لا يزال من المجالات ً ذات الأولوية. ونأمل أن تستأنف الأطراف المعنية المحادثات في فيينا في القريب العاجلً. وفي غضون ذلك، فإن التمسك بالتزامات وتعهدات خطة العمل الشاملة المشتركة يكتسي أهمية حاسمة. ويجب السماح للوكالة الدولية للطاقة الذرية بمواصلة دورها النشط في رصد تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة والتحقق منه.

وما زالت تركيا تشعر بالقلق إزاء البرامج النووية وبرامج القذائف التسيارية الجارية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث ذلك

البلد على اتخاذ خطوات عاجلة للتخلي عن تلك البرامج، والعودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماته بموجب معاهدة عدم الانتشار، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية على سبيل الأولوية. ونشدد مرة أخرى على الدور الرئيسي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. كما نكرر دعوتنا إلى بدء مفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح.

وتؤكد تركيا مجدداً دعمها القوي لإحراز تقدم بشأن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بعقد مؤتمر بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها في الشرق الأوسط. ونحيط علماً بالعملية الجارية المتعلقة بعقد المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، ونأمل أن يحقق نتائج ملموسة بمشاركة جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

وما فتئت تركيا تشعر بقلق عميق إزاء انتشار أسلحة الدمار الشامل وخطر حصول جهات فاعلة من غير الدول على تلك الأسلحة. ونؤكد مجدداً أن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف جريمة ضد الإنسانية وانتهاكٌ خطيرٌ للقانون الدولي.

وتدين تركيا بأشد العبارات استخدام الأسلحة الكيميائية، التي عادت إلى الظهور دون مساءلة، لا سيما في سوريا. وقد أثبتت آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة وتقريرا فريق التحقيق وتحديد الهوية مسؤولية النظام السوري عن استخدام الأسلحة الكيميائية في ثماني مناسبات على الأقل. والطريقة الوحيدة الموثوق بها لمنع تكرار هذه الأعمال المقيتة هي الإعلان بدقة عن جميع مخزونات النظام ومرافق إنتاج هذه الأسلحة وإزالتها تماما ومحاسبة الجناة. ولا يمكن التسامح مع الإفلات من العقاب في سوريا. وينبغي للنظام أن يتعاون تعاوناً كاملاً مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفقاً لالتزاماته بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونؤكد مجدداً دعمنا القوي لاستقلال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومهنيتها. والتعاون بين الأمانة الفنية والآلية الدولية المحايدة والمستقلة مهم أيضاً إذا أردنا ضمان المساءلة في سوريا.

وتؤكد تركيا دعمها القوي لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وتشجع الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي عليها. وفي هذا السياق، نود أن نسلط الضوء على أهمية آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية، التي تكمن قيمتها الفريدة في استقلالها، الذي يجب الحفاظ عليه.

السيد لام باديًّا (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): يلتزم بلدي التزاماً راسخاً بالهدف المشترك المتمثل في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية، وهو داعم ثابت لنزع السلاح العام والكامل، خاصة وأن نزع السلاح النووي يعبر عن روح أحد مقاصد الأمم المتحدة، ألا وهو صون السلام والأمن الدوليين. ولهذا السبب، تعتز غواتيمالا بالانتماء إلى أول منطقة خالية من الأسلحة النووية، وهو ما يبين كيف سخّرت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المصالح المشتركة وجسدتها في معاهدة تلاتيلولكو لصالح شعوبنا والعالم بأسره.

ويعرب وفدي مجدداً عن قلقه العميق إزاء التهديد الذي يشكله وجود الأسلحة النووية على البشرية، بما في ذلك من خلال استخدامها أو التهديد باستخدامها، فضلا عن آثارها الإنسانية والبيئية والاقتصادية. والضمان الفعال الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها هو حظرها وإزالتها التامة بطريقة شفافة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها وفي إطار زمني محدد بوضوح.

وكدولة ذات رسالة سلمية، نرحب ببدء نفاذ معاهدة حظر الأسلحة النووية، التي تشكل خطوة حازمة تخوّل قانوناً بإزالة الأسلحة النووية. وقد وقعت غواتيمالا على هذا الصك وهي حالياً في المرحلة الداخلية النهائية للتصديق عليه. ويكرر بلدي الإعراب عن رأيه بأن المعاهدة تكمل أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وتعزز ركائزها الأساسية الثلاث.

وقد شاركنا في ثلاث لجان تحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠، ورغم تأجيله بسبب جائحة مرض فيروس كورونا، فإننا نتطلع إلى أن تنعكس مناقشات ونتائج الاجتماعات التحضيرية في المؤتمر الاستعراضي. وسيساعد ذلك على ترجمة الالتزامات إلى إجراءات ملموسة تزداد إلحاحاً وضرورة في هيكل نزع السلاح.

ونؤكد مجدداً إدانتنا القوية لأي تجربة نووية، أينما كانت وأياً كان من قام بإجرائها. وفي الوقت نفسه، ندعو البلدان الثمانية المدرجة في المرفق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى الانضمام إلى هذا الصك حتى يتسنى دخوله حيز النفاذ في أقرب وقت ممكن. كما ندعو إلى إحراز تقدم بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية تحظر إنتاج هذه المواد وتكفل إزالة المواد المخزونة، وبالتالي إزالة العنصر اللازم لصنع الأسلحة النووية.

علاوة على ذلك، يقر وفدي بأن الفضاء الخارجي تحكمه مبادئ عدم الاستئثار والاستخدام السلمي والتعاون. وفي نفس الوقت، نعرب عن قلقنا إزاء احتمال حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، آخذين في الاعتبار أنه يمكن أن يصبح ساحة للمواجهة العسكرية. ومن شأن هذه الأعمال أن تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، فضلاً عن كونها مأساوية للغاية بالنسبة للحياة البشرية.

فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، يدين وفدي بشدة استخدام هذه الأسلحة من قبل أي جهة كانت وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ولا يوجد ما يبرر استخدامها على الإطلاق، وهو الأمر المحظور قانوناً بموجب الاتفاقيات ذات الصلة. والسيناريوهات التي تنفذ فيها الهجمات بتلك الأنواع من الأسلحة تشكل انتهاكاً خطيراً للنظام الدولي القائم على القواعد الذي اعتمدناه إعمالا للقانون الدولي، وينبغي ألا تمر هذه الأحداث دون عقاب تحت أي ظرف من الظروف. وبوسع المجتمع الدولي أن يحاسب أولئك الذين يلجأون إلى استخدام هذه الأسلحة من خلال الآليات التي أنشأها المجتمع الدولي نفسه بصورة مشروعة وقانونية لهذا الغرض.

وإن من أولويات جدول أعمال حكومة بلدي أمن المواطنين، الذي تأثر تأثراً بالغاً بالعنف المسلح طوال تاريخ بلدنا. وتتفاقم تلك الآفة بسبب الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، الذي يقوّض حماية شعوبنا وسلامتها المادية والمعنوية، ويعوّق بلا شك تهيئة بيئة تتوفر فيها الظروف الملائمة لتعزيز التنمية البشرية الشاملة والمستدامة. ونرى أن معاهدة تجارة الأسلحة صك مناسب قادر على تعزيز قدرة الدول على تبادل أفضل الممارسات في مجال التنظيم الفعال لتجارة الأسلحة الدولية بتوفير مبادئ توجيهية واضحة لمنع تحويل وجهة الأسلحة.

سيتاح بياني الكامل على البوابة الإلكترونية للوفود e-deleGATE.

السيد مليناز (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أهنئ رئيس اللجنة الأولى وأعضاء المكتب على توليهم مهامهم. وتتمنى سلوفاكيا لهم كل النجاح في مساعيهم لتوجيه هذه الهيئة المرموقة، مؤكدا لهم دعم وفدي الكامل.

تؤيد سلوفاكيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.7). ونود أن نضيف بضع نقاط إضافية بصفتنا الوطنية.

لا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل تهديداً رئيسياً للسلام والأمن الدوليين. والنظام العالمي لعدم الانتشار، الذي يستند إلى المعاهدات الدولية ونظم مراقبة الصادرات وغيرها من المبادرات، والذي تم بناؤه بصورة راسخة في العقود الأخيرة، يواجه التحدياًت من خلال الانتهاكات المختلفة لقواعده وجهوده، ومن قبل بعض الدول التي تسعى إلى تطوير أسلحة الدمار الشامل أو امتلاك المعرفة اللازمة لتمكين هذه القدرات.

إن الامتثال للالتزامات الدولية شرط مسبق أساسي للأداء الفعّال لأي ترتيب دولي قائم على المعاهدات، بما في ذلك نظام عدم الانتشار. وعدم احترام القواعد المتفق عليها بصورة متبادلة يعرض

السلام والأمن للخطر وهو مدعاة لقلق بالغ. وخطر حصول الإرهابيين على هذه الأسلحة أو سلائفها أو وسائل إيصالها لا يزال خطرا حقيقياً ولا يجب الاستهانة به. وتسهم النظم الدولية لمراقبة الصادرات أيضا إسهاماً حاسماً في إيجاد عالم أكثر أمناً، لأنها تدعم الصكوك القائمة لنزع السلاح وعدم الانتشار.

وتؤكد سلوفاكيا مجدداً موقفها الثابت بأن أي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة كانت وفي أي مكان وفي أي وقت وتحت أي ظرف من الظروف أمر غير مقبول. ويجب على الدول والجهات الفاعلة من غير الدول أن تدرك تماماً أن أي استخدام للأسلحة الكيميائية يشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ويستحق الشجب بشكل قاطع، وأنه لا يمكن قبول الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وتؤيد سلوفاكيا إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة الكيميائية وتدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاقية إلى الانضمام إليها دون مزيد من التأخير. وتؤيد سلوفاكيا تماما عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وولايتها، وتثق ثقة تامة في مهنية وحياد واستقلال الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وندعو من يعرقلون تطبيق ولاية هذه المنظمة إلى الكف عن ذلك.

وقد أحاطت سلوفاكيا علماً بتقريري الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية بشأن إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري. ومعدل التقدم البطيئ يثير للقلق، وندعو سوريا إلى الانخراط الجاد والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والامتثال لالتزاماتها بموجب الاتفاقية. وفي هذا السياق، أيدت سلوفاكيا القرار الذي اتخذ في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية هذا العام بتعليق حقوق وامتيازات التصويت للجمهورية العربية السورية. وتواصل سلوفاكيا دعم عمل فريق تقييم الإعلانات وبعثة تقصي الحقائق وفريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

إن محاولة اغتيال المواطن الروسي أليكسي نافالني هي استخدامٌ صادم آخر لغاز أعصاب كيميائي عسكري من مجموعة مركبات نوفيتشوك، الأمر الذي تدينه سلوفاكيا بشدة. وهذا الاستخدام للأسلحة الكيميائية غير مقبول على الإطلاق، ويجب محاسبة مرتكبيه. وما زلنا ندعو الاتحاد الروسي إلى كفالة إجراء تحقيق نزيه وشفاف بالتعاون الوثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وبغية تعزيز الحظر المفروض على الأسلحة الكيميائية، تشارك سلوفاكيا كذلك في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية وتدعم جهودها.

وسلوفاكيا تعتبر اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية ركيزة مهمة في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار، وتؤيد المعيار العالمي لمكافحة الأسلحة البيولوجية. وقد أبرزت تجربتنا المستمرة في مواجهة جائحة مرض فيروس كورونا المخاطر البيولوجية ونقاط الضعف وهي تختبر قدرة مجتمعاتنا على الصمود. ويمكن أيضاً أن تكون حافزا لتكثيف عملنا في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، لا سيما ونحن نقترب من المؤتمر الاستعراضي المقبل للأطراف في الاتفاقية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أن الوقت المخصص لممثل سلوفاكيا قد انتهى.

السيدة كيسي أنتوي (غانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد غانا تماما البيانين اللذين أُدلي بهما بشأن المجموعات المجمعة من ١ إلى ٤ باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7) ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/76/PV.8) على التوالي. وبالنظرً إلى أن هذين البيانين تناولا على نطاق واسع نزع السلاح النووي وغيره من جوانب نزع السلاح، يود وفدي أن يدلي بالملاحظات الإضافية التالية بصفته الوطنية التي تركز في معظمها على الأسلحة التقليدية.

إن غانا تشعر بقلق عميق إزاء تصاعد المعاناة الإنسانية وعدد القتلى والآثار الجنسانية للانتشار غير المشروع للأسلحة التقليدية في المجتمعات المحلية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما في أفريقيا. وفي هذا الصدد، نؤكد مجدداً على الأهمية المستمرة لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك

الدولي للتعقب؛ ومعاهدة تجارة الأسلحة؛ واتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام؛ واتفاقية الذخائر العنقودية؛ والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة في إطار جهودنا العالمية لمنع حيازة الأسلحة التقليدية وانتشارها وإساءة استخدامها بصورة غير مشروعة. وإضفاء الطابع العالمي على هذه المعاهدات والصكوك والتقيد بها ضروريان لصون السلام والأمن العالميين.

نشدد كذلك على الارتباط بين السلام والأمن ونزع السلاح والتنمية المستدامة، ونحث الدول الأعضاء على دعم خطة الأمين العام لنزع السلاح وإعطاء الأولوية لنزع السلاح الذي ينقذ الأرواح. ونلاحظ في هذا الصدد الصلة بين خطة نزع السلاح والمبادرة الرائدة للاتحاد الأفريقي لإسكات البنادق وإنهاء جميع الحروب في أفريقيا.

وفي التصدي لآفة الانتشار غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ندعو بقوة إلى اتباع نهج كلي طوال دورة الحياة لضمان إدارة الذخيرة التقليدية إدارة آمنة ومأمونة وخاضعة للمساءلة ومنع تحويل المخزونات إلى مستخدمين غير مأذون لهم. وفي هذا السياق، نرحب بالوثيقة الختامية (A/CONF.192/BMS/2021/1, المرفق) المعتمدة بتوافق الآراء للاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، المعقود في نيويورك في تموز/يوليه. ونتطلع إلى الاجتماع الثامن المقرر عقده في عام ٢٠٢٢، كفرصة للبناء على نتائج الاجتماع السابق، وتعزيز برنامج العمل، ومناقشة المعونة والتعاون الدوليين، والنهوض بالصك الدولي للتعقب.

وإذ تشيد غانا بالتقدم الذي أحرزه فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية في التصدي للتراكم المفرط للذخيرة، نعتقد أنه ينبغي للدول التي تطبق حالياً أحكام برنامج العمل على الذخيرة أن تواصل القيام بذلك، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية (A/CONF.192/2018/RC/3, المرفق) للمؤتمر الثالث لاستعراض برنامج العمل، الذي عقد هنا في نيويورك في عام ٢٠١٨.

وكانت نتائج المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة، المعقود في جنيف في آب/أغسطس، خطوة جديرة بالترحيب نحو تنفيذ نظم وطنية فعالة لمراقبة نقل الأسلحة التقليدية والتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه. كما نؤكد من جديد أهمية التعاون الدولي والمساعدة لتنفيذ معاهدة تجارة الأسلحة، ونشجع الدول التي لم تنضم بعد إلى المعاهدة على أن تفعل ذلك بغية تحقيق عالميتها.

وفي الختام، نحث جميع الدول الأعضاء على إبداء الإرادة السياسية اللازمة للتصدي للتهديدات التي يشكلها تكديس الأسلحة التقليدية وانتشارها بصورة غير مشروعة بطريقة استباقية وحاسمة.

ستنشر النسخة الكاملة لهذا البيان على البوابة الالكترونية للوفود e-deleGATE.

السيدة أرومباك – مارتي (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد الفلبين البيانين اللذين أدلى بهما ممثل إندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز، وممثل ماليزيا، باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا (انظر A/C.1/76/PV.7)، ونود أن نضيف الملاحظات التالية بصفتنا الوطنية.

إننا نشعر بالقلق حيث شهدنا، حتى في خضم جائحة مرض فيروس كورونا، تعمق انعدام الثقة، وتحديث وصقل قدرات الأسلحة النووية، وخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية في منطقتنا وخارجها. والعواقب الإنسانية الكارثية لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها تشكل تهديداً وجودياً نحتاج إلى التصدي له جماعيا. ونكرر كلمات الأمين العام، إن أمامنا الخيار، فإما الانهيار أو التعافي.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى تنفيذ تلك المعاهدة. ونؤيد

الخطوات العملية الـ ١٣ وخطة العمل المؤلفة من ٦٤ نقطة المُتفق عليها في مؤتمر استعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠. ونأمل أن تشارك الدول الأعضاء على نحو بناء وأن تعالج المسائل المعلقة دون إبطاء لضمان نجاح المؤتمر المقبل لاستعراض المعاهدة.

ونكرر دعوتنا إلى التعجيل ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونحث الدول الثماني المتبقية المدرجة في المرفق ٢ على التصديق على المعاهدة دون مزيد من التأخير. ونشيد بالوكالة الدولية للطاقة الذرية على دورها في تسريع وتوسيع إسهام الطاقة الذرية في السلام والصحة والرخاء في جميع أنحاء العالم، ونقدر إسهامها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ونشدد على دور المناطق الخالية من الأسلحة النووية في تعزيز الإطار العالمي لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار على الصعيد الإقليمي. ومن شأن تعزيز التعاون والتنسيق بين البلدان في تلك المناطق والدول الحائزة للأسلحة النووية وفيما بينها أن يؤكد ذلك الدور الهام. ونحن نعتز بكوننا البلد الثالث والخمسين الذي صدّق على معاهدة حظر الأسلحة النووية. وتجسد المعاهدة الجهود المبذولة من أجل تعميم المعايير العالمية لمكافحة الأسلحة النووية، وتفي بالأهداف المحددة في معاهدة عدم الانتشار، وتنزع الشرعية نهائياً عن استخدام الأسلحة النووية.

وتضطلع الفلبين بدور نشط في تنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولا بد لنا من كفالة الاستدامة المالية للاتفاقية؛ وتعزيز التعاون الدولي والتأهب والاستجابة والمساعدة؛ وتعزيز المزيد من أوجه التآزر بين المنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة وفيما بينها. ويشرفنا أن نكون عضواً في المجلس التنفيذي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ولا يزال التعاون الدولي من أجل القضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية وعدم انتشارها شاغلاً ملحاً. ونؤكد مجدداً التزامنا بأهداف اتفاقية الأسلحة الكيميائية وندعو إلى التنفيذ الكامل والفعال وغير التمييزي لجميع أحكامها.

وتؤيد الفلبين تنفيذ ضوابط صارمة تغطي الأسلحة التقليدية. ونعلّق أهمية على معاهدة تجارة الأسلحة ونواصل القيام بدور نشط في إطار برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وبصفتنا الرئيس المعين للمؤتمر السنوي الثاني والعشرين للأطراف المتعاقدة السامية في البروتوكول الثاني المعدل للاتفاقية المعنية بأسلحة تقليدية معينة، نتطلع إلى تحقيق نتائج تدريجية، لا سيما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل.

وهناك حاجة إلى التصدي للتهديد الذي تشكله الأجهزة المتفجرة المرتجلة، لا سيما من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. ونؤيد تأييداً تاماً الجهود الرامية إلى تعزيز آليات التعاون الدولي في هذا الصدد. ولا تزال المتفجرات من مخلفات الحرب والذخائر غير المنفجرة مثل الألغام والذخائر العنقودية تهدد الأرواح. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة الإجراءات المتعلقة بالألغام بطريقة تؤكد الأهمية المحورية لدعم الضحايا وإنشاء قدرات وطنية متينة للبلدان المتضررة.

إن تسليح الفضاء الخارجي يتعارض مع هدف استكشافه والحفاظ عليه للاستخدامات السلمية. ولذلك، ندعو الدول المرتادة للفضاء إلى احترام القوانين والقواعد المنطبقة بشأن استخدام الأسلحة في الفضاء الخارجي ووضع صكوك مناسبة وفعالة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. ونرحب بإقرار لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية لخطة الفضاء لعام ٢٠٣٠ ونؤيد اعتمادها من جانب الجمعية العامة.

وفي الختام، يقال إن عالمنا لم يكن قط مهدداً أو منقسماً أكثر مما هو عليه الآن. وكدولٍ ذات سيادة، فإننا نتحمل الدور الرئيسي في صون الأمن، ويجب أن نعمل معاً لدعم النظام العالمي وكفالة تنفيذ التزاماتنا بموجب الاتفاقات الدولية ذات الصلة، تمشياً مع ميثاق الأمم المتحدة.

السيد سوليونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (*تكلم بالإنكليزية*): يؤيد وفدي البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا ماليزيا وإندونيسيا باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا وحركة بلدان عدم الانحياز، على التوالي (انظر A/C.1/75/PV.2). وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

تشكل الأسلحة النووية أخطر تهديد للبشرية والسلام والأمن الدوليين. ولذلك، نعتقد اعتقاداً راسخاً بأن القضاء التام عليها هو الضمان المطلق الوحيد ضد استخدامها أو التهديد باستخدامها، وأنه يجب ألا تستخدم مرة أخرى أبدا تحت أي ظرف من الظروف. وتظل معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار ونزع السلاح، وهي الصك الدولي الوحيد ذي الصلة الذي يجري إنفاذه والنهوض به صوب العالمية.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ترى أن دخول الاتفاق التاريخي بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية حيز النفاذ في وقت سابق من هذا العام سيسهم بشكل أكبر في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا الصدد، ما زلنا نؤكد على أهمية بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وندعو الدول المتبقية المدرجة في المرفق ٢ إلى التوقيع والتصديق عليها.

تسلم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالدور الهام الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في عدم الانتشار النووي وتعزيز الاستخدام السلمي للعلوم والتكنولوجيا النووية. ولذلك، انضممنا إلى الأعضاء الآخرين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا في التوقيع على ترتيبات عملية مع الوكالة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وشأنها شأن جميع الدول الأعضاء في الرابطة، تقدر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تقديراً عالياً إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، بما في ذلك المبادئ المكرسة في معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في جنوب شرق آسيا.

وفيما يتعلق بالأسلحة التقليدية، فإن جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تشعر بالقلق إزاء طائفة واسعة من الآثار الأمنية والإنسانية الناشئة عن صنع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها بصورة غير مشروعة، بالنظر إلى أن هذه الأسلحة يستخدمها المجرمون وتجار المخدرات على نطاق واسع. لذلك، يؤيد وفدي برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه في معالجة هذه المسألة. وعلى الرغم من أن الأسلحة التقليدية ليس لها نفس الأثر المدمر لأسلحة الدمار الشامل، فإن استخدامها على نطاق واسع يمكن أن يسبب أيضاً آثاراً إنسانية ضارة ذات عواقب طويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، لا تزال المتفجرات من مخلفات الحرب تخلّف عواقب إنسانية بعد انتهاء النزاع بفترة طويلة.

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، شأنها شأن الدول الأعضاء الأخرى، عانت من التجربة المؤلمة للأثر الإنساني والإنمائي لاستخدام الأسلحة التقليدية. ولهذا السبب، فإن بلدي طرف في الصكوك الدولية الرئيسية في هذا المجال، مثل الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة وأربعة من بروتوكولاتها، ويعلق أهمية خاصة على اتفاقية الذخائر العنقودية.

لقد تركنا إرث حرب الهند الصينية نواجه العديد من التحديات التي لا تزال تؤثر علينا اليوم. وهي ناتجة عن إلقاء أكثر من ٢٧٠ مليون من الذخائر العنقودية الصغيرة على أراضي لاو ولم ينفجر ما يصل إلى ٣٠ في المائة منها لدى ارتطامه بالأرض. ولا يزال بلدنا يواجه العواقب السلبية لتلك الذخائر الصغيرة، التي ما زالت تقتل وتشوه المواطنين الأبرياء، لا سيما الأطفال، وتعرقل التنمية الاجتماعية والاقتصادية وجهود القضاء على الفقر في بلدنا. وباعتبارنا أحد أكثر البلدان تضرراً من الذخائر العنقودية، فقد اعتمدنا الهدف ١٨ من أهدافنا الوطنية للتنمية المستدامة، المعنون "العيش في مأمن من الذخائر غير المنفجرة". كما أدمجنا التزاماتنا المتعلقة باتفاقية الذخائر العنقودية في استراتيجيتنا الوطنية للذخائر غير المنفجرة المعنونة "الطريق الآمن الثاني للأمام".

وفي هذا الصدد، رحبنا باعتماد خطة عمل لوزان خلال المؤتمر الثاني لاستعراض اتفاقية الذخائر العنقودية في أيلول/سبتمبر، التي

ستوفر توجيهاً واضحاً للدول الأطراف في تعزيز تنفيذ الاتفاقية وتحقيق أهدافها. ولا تزال جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ملتزمة بالعمل بنشاط على تحقيق عالمية اتفاقية الذخائر العنقودية عن طريق العمل عن كثب مع جميع الدول الأطراف والمجتمع الدولي.

وفي الختام، تعوّل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية على جميع البلدان وشركاء التنمية لمواصلة تعزيز التعاون الدولي وزيادة المساعدة المقدمة إلى البلدان المتضررة بغية ضمان تمتع الناس بحقهم في التنمية وتحسين مستوى معيشتهم. وستواصل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تعزيز الحوار المتسق بين الدول المتضررة والبلدان المانحة وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في التمسك بالتزامنا بالعمل معا لضمان سلامة جميع الأرواح.

السيد إثكييردو أورتيث دي ثراتي (إسبانيا) (*تكلم بالإسبانية*): تؤيد إسبانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.7).

على مدى خمسة عقود، يسّرت معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إحراز تقدم هام في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار وتعزيز الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. وعلينا اليوم أن نؤكد مجدداً مركزيتها وأن نكفل نجاح المؤتمر الاستعراضي العاشر للأطراف في المعاهدة. وتحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نحرز تقدماً على تلك الجبهات الثلاث. إلا أن عدم إحراز تقدم نحو عالم خال من الأسلحة النووية في المستقبل لن يؤدي إلا إلى تفاقم الشعور العميق بالإحباط الذي ظهر مؤخراً لدى جزء كبير من المجتمع الدولي. ولذلك، تواصل إسبانيا تأييد ما يُعرف بالمنطلقات، وهي المقترحات الملموسة والواقعية التي قدمتها مبادرة ستكهولم بشأن نزع السلاح النووي – وعقد اجتماعها الوزاري الرابع في مدريد في تموز/يوليه – والتي يمكن أن تسهم بشكل حاسمً في التوفيق بين المواقف المتباينة اليوم.

وكما أكدنا في مؤتمر المادة الرابعة عشرة المعقود قبل بضعة أسابيع، تكرر إسبانيا التزامها الثابت بشأن التعجيل بنفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. والإبقاء على الوقف الاختياري الفعلي للتجارب النووية أمر أساسي في الوقت الحاضر، ولكن ينبغي ألا يحجب الحاجة إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ بشكل كامل. ويجب أن نواصل دعم عمل اللجنة التحضيرية. وما زال بلدي كذلك يؤيد استئناف المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح نحو اعتماد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في نهاية المطاف، التي من شأنها أن تضمن اللا رجعة عن نزع السلاح النووي.

إن تمديد معاهدة ستارت الجديدة والحوار المستأنف بشأن الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا يتيح إمكانية اعتماد إطار جديد لمراقبة الأسلحة النووية. ونأمل أن يتحقق هذا الإطار قريباً وأن يشمل جميع منظومات الإيصال وجميع أنواع الأسلحة، وأن يؤثر أصحاب المصلحة الآخرون ذوو الصلة المشاركة فيه. وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تعزيز حوارها بشأن السياسات والمذاهب.

وتكرر إسبانيا إدانتها الشديدة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية. ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية مثال للنجاح، كونها قادت عملية الإزالة شبه التامة لهذه الأسلحة. ومع ذلك، فإن استخدام هذه الأسلحة مؤخراً في سياق الصراعات المسلحة الداخلية، وكذلك لأغراض الاغتيال، يشكل تحديات جديدة تبعث على القلق وتستدعي إدانتنا الكاملة. وينبغي ألا يكون هناك مجال للإفلات من العقاب – وينبغي استجلاء جميع حالات استخدام الأسلحة الكيميائية عن طريق تحقيقات شاملة وشفافة. ويجب أن يتبع مجلس الأمن نهجا يقوم على اليقظة والرصد المستمرين.

ينبغي أن نعزز إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية وأن نشجع على اعتماد تدابير ملموسة، مثل وضع بروتوكول للتحقق الفعّال. وينبغي كذلك أن ندعم ونعزز آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية وأن نحافظ على استقلالها. وما زالت حيازة الجماعات الإرهابية أو غيرها من الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل تشكل تهديداً حقيقياً، ولهذا السبب، نشدد على أهمية قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ٢٣٢٥ (٢٠١٦)، فضلاً عن الصكوك الدولية الأخرى. وتؤيد إسبانيا كذلك اعتماد تدابير

محددة لإحراز تقدم في مجال الشؤون الجنسانية ونزع السلاح، مثل برنامج زمالات ماري سكلودوسكا – كوري التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

لقد أنشأنا إطاراً متيناً للتصدي للتحديات التي يشكلها انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من خلال صكوك مثل معاهدة تجارة الأسلحة وبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. وينبغي أن نواصل دعم بناء قدرات الدول بموارد أقل حتى تتمكن من التصدي لتلك الآفة بضمانات أفضل.

يجب أن نتوصل على وجه السرعة إلى اتفاق بشأن المقترحات التي قدمها فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيا الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، والتي ينبغي أن تمكّن من إنشاء إطار تنظيمي لنشر واستخدام منظومات الأسلحة هذه، وبالتالي تلبية متطلبات الرقابة البشرية وغيرها من مبادئ القانون الدولي الإنساني. علاوة على ذلك، في مجالات مثل الاستخدام العسكري للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية، ينبغي أن نشجع البحث المسؤول من أجل منع الاستخدام غير السليم للنتائج الجديدة من التسبب في مخاطر جديدة. وتشكل نظم مراقبة تصدير المعدات والتكنولوجيا العسكرية أو ذات الاستخدام المزدوج أداة فعالة لتعزيز النقل المسؤول لهذه التكنولوجيا، وبالتالي منع وقوعها في الأيدي الآثمة أو تفاقم النزاعات. وتطبق إسبانيا أعلى معايير الرقابة في هذا الصدد

و –

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أن الوقت المخصص لممثل إسبانيا قد انتهى.

السيد داندي (الجمهورية العربية السورية): السيد الرئيس، أشكركم مجدداً على إدارتكم الحكيمة لأعمال هذه اللجنة.

ويؤيد وفدي البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم دول حركة عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7).

لقد كانت الجمهورية العربية السورية من أوائل الدول في منطقة الشرق الأوسط التي وقّعت على معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٦٨، وذلك انطلاقاً من اقتناعها أن امتلاك أي دولة في المنطقة لهذا السلاح المدمّر يُشكّل تهديداً للسلم والأمن الإقليمي والدولي. كما كانت سورية سبَّاقة في الدعوة لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى، حيث قدَّمت في عام ٢٠٠٣، وأثناء عضويّتها في مجلس الأمن، مشروع قرار يرمي إلى إخلاء منطقة الشرق الأوسط من جميع تلك الأسلحة، إلا أن الولايات المتحدة أعاقت المشروع لحماية إسرائيل.

تؤكد سورية على أن ما صدر من مؤتمر مراجعة المعاهدة لعام ٢٠١٠، بخصوص إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، استناداً إلى قرار مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥ لا يزال ساري المفعول حتّى تحقيق هدفه، كما أنه يحتّم على المجتمع الدولي الضغط على إسرائيل للانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كطرف غير حائز للأسلحة النووية، وإخضاع جميع منشآتها النووية وجميع أنشطتها كذلك للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك حفاظاً على الأمن والسلم الإقليمي والدولي.

وقد رحَّبت سورية بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وشاركت في أعماله مع بقية دول المنطقة، على الرغم من رفض الولايات المتحدة كدولة نووية وديعة لمعاهدة عدم الانتشار حضور المؤتمر، وكذلك رفض إسرائيل المشاركة فيه، الأمر الذي يدل على رفضهما إخلاء منطقتنا من تلك الأسلحة المدمّرة.

تؤكد سورية مرة أخرى، على أن استخدام الأسلحة الكيميائية تحت أي ظروف، ومن قبل أيّ كان، وفي أي مكان أو زمان هو أمر مدان ومرفوض كلياً. ولذلك انضمت سورية في عام ٢٠١٣ طوعيًّاً إلى اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وأوفت خلال فترة قياسية بكل الالتزامات الناتجة عن هذا الانضمام. كما حرصت على التعاون المستمر مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لإغلاق هذا الملف بأسرع وقت

ممكن. ولكن، للأسف، عَمدت بعض الدول إلى تسييس هذا الملف بشكلٍ فاضح، سواءً عبر الاستمرار في توجيه اتهامات لبلدي لا أساس لها من الصحة، مصدرها التنظيمات الإرهابية ومن يدعمها، أو عبر التشكيك بتعاون سورية مع المنظمة، إلى جانب استغلالها لتقارير تفتقر إلى المصداقيّة والمهنيّة، والتلاعب أيضاً بنصوص الاتفاقية لإنشاء آليات غير شرعية وتمرير قرار فرضته الدول الغربية ضد سورية في الدورة ٢٥ لمؤتمر الدول الأطراف، والذي يشكّل سابقةً خطيرة في مسيرة عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ختاماً، إن بعض الدول الغربية التي تدعي الحرص على تعزيز منظومة منع الانتشار، هي التي اخترعت أسلحة الدمار الشامل بمختلف أنواعها، وهي التي استخدمتها في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وهي التي ما زالت تواصل حتى اليوم تطوير شتى أنواع أسلحة الدمار الشامل في تنصلٍ كامل من التزاماتها الدولية ذات الصلة. ويُطالب بلدي الدول الأعضاء كافة بتحمل مسؤولياتها لوقف تقديم أو تهريب الأسلحة والذخائر بجميع فئاتها وأنواعها إلى التنظيمات الإرهابية لما يمثّله ذلك من تهديدٍ لأمن وسلامة دولنا جميعاً.

السيدة جاكوب (ألمانيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): سنقدم النسخة الكاملة من بياننا خطياً.

اسمحوا لي أولاً أن أسترعي انتباه اللجنة الأولى إلى التوصيات الموضوعية التي تم التوصل إليها مؤخراً بتوافق الآراء في فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية. وينبغي أن نبني على ذلك النجاح وأن نستخدم الزخم الإيجابي لوضع إطار عالمي جديد يتصدى للثغرات الموجودة في إدارة الذخيرة طوال دورة حياتها، بما في ذلك من خلال التعاون والمساعدة الدوليين. لذلك، نقترح إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية في عام ٢٠٢٢، ونعوّل على أوسع دعم ممكن من الدول الأعضاء.

إننا نقترب من المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، وأود أن أشكر السفير زلوفينن على قيادته الممتازة لجعل مؤتمر الاستعراض ممكناً. وفي مواجهة تحولات القوة، وتزايد التوترات، وديناميات سباق التسلح، تظل معاهدة عدم الانتشار حجر الأساس لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والمعاهدة هي قصة نجاح لتعددية الأطراف وتتضمن إنجازات هائلة، لكنها معاهدة حية ويجب أن تصمد أمام اختبار الزمن المرة بعد الأخرى. ويجب أن نظل منخرطين انخراطا تاما.

فيما يتعلق بإيران، فإن التنفيذ الكامل لجميع الأحكام الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٢٣١ (٢٠١٥) ومرفقيه أمر أساسي. ولا تزال ألمانيا ملتزمة بتنشيط خطة العمل الشاملة المشتركة وتنفيذها تنفيذاً كاملاً من قبل جميع الأطراف. وندعو إيران إلى تحويل الأقوال إلى أفعال والعودة إلى طاولة المفاوضات. فالوقت ليس في صالح أحد. وما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء المسار العام للبرنامج النووي الإيراني، الذي يتسم بانتهاكات منهجية لخطة العمل الشاملة المشتركة، وبأنشطة تفتقر إلى مبررات مدنية معقولة، وتدني الشفافية، وعدم كفاية التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحث إيران على العودة إلى الامتثال الكامل لالتزاماتها السياسية وواجباتها القانونية في المجال النووي.

إذ انتقل إلى كوريا الشمالية، فإن التطوير المستمر لبرنامجها للأسلحة النووية وترسانتها من القذائف التسيارية أصبح تحدياً رئيسياً لجهود عدم الانتشار على الصعيد العالمي ويجب مواجهته بوحدة وتصميم. ونحن نؤيد تماما جهود الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لإقامة حوار ومفاوضات مع كوريا الشماليةً. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الرد بشكل إيجابي على تلك المبادرات. ولا يمكن لكوريا الشمالية أن تستعيد ثقة المجتمع الدولي، وأن تتوقع تخفيف الجزاءات، وأن تمهد الطريق لسلام مستدام في المنطقة، إلا من خلال السير على طريق نزع السلاح النووي بشكل كامل ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه.

إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية عنصر أساسي في نظام عدم الانتشار النووي. وتشكل اتفاقات الضمانات الشاملة، إلى جانب البروتوكولات الإضافية، معيار التحقق الحالي للوكالة الدولية، ونؤيد بقوة إضفاء الطابع العالمي عليها.

ونزع السلاح النووي وعدم الانتشار وجهان لعملة واحدة. ونعلم أن التقدم المحدود في ميدان نزع السلاح النووي قد أثقل كاهل مجتمع معاهدة عدم الانتشار منذ اعتماد خطة العمل لعام ٢٠١٠. وإزاء تلك الخلفية، يشكل تمديد معاهدة ستارت الجديدة خطوة هامة. فالحدود المفروضة على الترسانات الاستراتيجية لأكبر دولتين نوويتين والشفافية التي يوفرها نظام التحقق تسهم إسهاماً كبيراً في الأمن العالمي. وفي قرارهما بتمديد معاهدة ستارت الجديدة، ولدت روسيا والولايات المتحدة زخماً متجدداً في مجال تحديد الأسلحة ونزع السلاح وبثتا الأمل في اتخاذ مزيد من الخطوات في المستقبل.

وفي ضوء ذلك، نرحب بالبيان المشترك الصادر عن الرئيسين بشأن تجديد الحوار حول الاستقرار الاستراتيجي. وتؤيد ألمانيا بقوة المحادثات الاستراتيجية بين الولايات المتحدة وروسيا التي تفضي إلى ترتيبات أوسع نطاقاً لتحديد الأسلحة. ونأمل أن الزخم الذي تولّده الولايات المتحدة وروسيا سيحفز الصين كذلك ويحضّ على تحقيق نتائج ملموسة في إطار العملية التي يشارك فيها الأعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن. وهذا هو السبب في أن الاجتماع الوزاري لمبادرة ستكهولم بشأن نزع السلاح النووي في العام الماضي، الذي عقد في برلين، قدم خريطة طريق تشمل أكثر من ٢٠ خطوة عملية لمواصلة تعزيز نزع السلاح النووي، مثل التشجيع على أقصى قدر من الشفافية بشأن الترسانات، وإجراء مفاوضات أوسع نطاقاً لتحديد الأسلحة، وتقديم ضمانات أمنية سلبية أقوى.

وندعو جميع الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار إلى تأييد تلك المقترحات، وندعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تتخذ معاً الخطوات اللازمة لتنفيذها. لقد حان الوقت للحد من المخاطر النووية. وقد دعمت مبادرة ستكهولم بالأدلة آراءها بشأن كيفية تفعيل ذلك على سبيل الاستعجال بغية تيسير نزع السلاح النووي – وليس استبداله.

إن مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة فرصة يجب أن نغتنمها. ويجب أن نكون واضحين معا بأن الالتزامات التي تعهدنا بها في الماضي ثابتة في جميع الركائز الثلاث. ونحن بحاجة إلى أن نرى المزيد من التقدم في تنفيذ تلك الالتزامات، ونحتاج إلى تجديد الرؤية المشتركة لمعاهدة عدم الانتشار ومستقبلها، وكل ذلك ممكن. وبهذه الروح، يمكننا أن نمضي قدماً بإظهار الاحترام لمختلف الأولويات على أساس فهم مشترك وشامل للمعاهدةً –

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أن الوقت المخصص لممثل ألمانيا قد انتهى.

السيد تيتو (كيريباس) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان المشترك باسم كازاخستان وبلدي، كيريباس، بشأن الالتزامات الإيجابية لمعاهدة حظر الأسلحة النووية.

سيعقد الاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في فيينا في آذار/مارس ٢٠٢٢. ونود أن نقترح أن يولي الاجتماع اهتماماً خاصاً للالتزامات الإيجابية للمعاهدة على النحو الوارد في المادتين ٦ و ٧ منها. وهذه الأحكام أساسية بالنسبة للأهداف الإنسانية للمعاهدة وتكفل معالجتها للضرر الناجم عن استخدام الأسلحة النووية وتجربتها في الماضي، وتسعى إلى منع وقوع ضرر في المستقبل.

ولإبراز أهمية هذه الأحكام وتعزيز تنفيذها، نقترح كذلك أن ينظر الاجتماع الأول للدول الأطراف في مساعدة الضحايا، والإصلاح البيئي، والتعاون والمساعدة الدوليين في إطار بند منفصل من بنود جدول الأعمال، أو في إطار بنود جدول الأعمال الفردية، وتشجيع المشاركة النشطة لجميع الدول والمنظمات الدولية وجماعات المجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر والناجين والمجتمعات المتضررة. وينبغي للاجتماع كذلك أن يحذو حذو معاهدات نزع السلاح الإنسانية الأخرى باعتماد تقرير نهائي وإعلان وخطة عمل لمعالجة الالتزامات الإيجابية للمعاهدة. وينبغي أن تركز الدول الأطراف خلال الأشهر المقبلة على أفضل السبل لتعزيز تلك الالتزامات في الاجتماع. وستساعد كازاخستان وكيريباس في تنسيق صياغة ورقة عمل بشأن هذا الموضوع للاجتماع، وستوفران محفلا للدول الأخرى المتقاربة معها

في التفكير وأصحاب المصلحة المعنيين لجعلها شاملة وتمثيلية على أوسع نطاق ممكن.

كما نوصي بأن تنظر الدول الأطراف في المبادئ التوجيهية التالية أثناء تحضيرها للاجتماع. ينبغي للدول الأطراف أن تعيد الالتزام بالالتزامات الإيجابية المبينة في المادتين ٦ و ٧ من المعاهدة. وينبغي لها أن توضح في المناقشات والوثائق الختامية أن تنفيذ تلك الأحكام يشكل أمراً أساسياً وأولوية لتحقيق الأهداف الإنسانية للمعاهدة. وينبغي لها كذلك أن تضع إطاراً لتنفيذ تلك الأحكام وأن تحدد بنود العمل الأولية، مع تحديد مواعيد نهائية عند الاقتضاء ومبادئ عامة. ويمكن وضع هذا الإطار والخطوات المحددة في خطة عمل للاجتماع.

ينبغي للدول الأطراف كذلك أن تحدد مواعيد نهائية ومعايير للإبلاغ في المستقبل عن التدابير الوطنية المتعلقة بمساعدة الضحايا، والإصلاح البيئي، والتعاون والمساعدة الدوليين. وينبغي لها في هذه التقارير أن تتقاسم خبراتها الوطنية، وأن توثق ما تحرزه من تقدم فيما يتعلق بالتنفيذ، وأن تحدد احتياجاتها التي يمكن للدول الأطراف الأخرى أن تقدم لها المساعدة بشأنها حيثما تكون قادرة على القيام بذلك. وينبغي لها كذلك أن تنشئ آلية لضمان استمرار العمل بشأن الالتزامات الواردة في المادتين ٦ و ٧ فيما بين الاجتماعات.

ومن الناحية المثالية، ينبغي للاجتماع الأول للدول الأطراف أن ينشئ لجاناً دائمة فيما بين الدورات، لكن يمكنه أيضا أن يستكشف استخدام أفرقة عاملة أقل رسمية. ويمكن للدول الأطراف، إما في الاجتماع الأول أو في اجتماع مقبل، أن تنشئ فريقاً يتألف من خبراء من الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني لمناقشة وتقييم عملية إنشاء صندوق استئماني دولي للدول الأطراف التي تأثرت باستخدام الأسلحة النووية أو تجربتها. ويمكن لهذا الفريق أن يدرس سابقة إنشاء صندوق استئماني يستند إلى معاهدات إنسانية أخرى.

وينبغي أن نضمن أن تؤخذ جميع الأصوات في الاعتبار في الاجتماع الأول للدول الأطراف وفي المناقشات المقبلة بشأن الالتزامات الإيجابية لمساعدة الضحايا، وضمان الإصلاح البيئي، وتوفير التعاون والمساعدة الدوليين. وينبغي أن تشمل تلك الأصوات المجتمعات المحلية المتضررة والمجتمع المدني واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمنظمات الدولية.

في الختام، نشجع جميع الدول الأطراف في المعاهدة والدول الموقعة عليها على الانضمام إلى عملنا في توفير –

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أن الوقت المخصص لممثل كيريباس قد انتهى.

السيد مبينغو (إسواتيني) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد إسواتيني البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا إندونيسيا وغانا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7) ومجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/76/PV.8)، على التوالي.

لا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ونقلها وتداولها، بما في ذلك تراكمها المفرط وانتشارها غير المنضبط في أنحاء كثيرة من العالم، قضية تثير قلقاً بالغاً ليس بالنسبة لإسواتيني فحسب، بل على الصعيد العالمي. ولذلك، تعلق إسواتيني أهمية كبيرة على الدور المحوري لبرنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه والصك الدولي للتعقب، بوصفهما صكّين حاسمين متعددي الأطراف مكرسين لمكافحة التدفق غير المشروع للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومعالجة آثارها المتعددة الأوجه، التي تشكل تهديداً للسلام والأمن الدوليين.

وتقر إسواتيني بالعمل المكثف الذي أنجز للتصدي للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك إعلان باماكو لعام ٢٠٠٠، والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول عام ٢٠٠٢ المتعلق بإنشاء مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لعام ٢٠٠٤، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، ومبادرة إسكات البنادق في أفريقيا وغيرها من المبادرات دون الإقليمية.

وتدعو إسواتيني جميع الدول للوفاء بالتزاماتها فيما يتعلق بالإبلاغ ونقل التكنولوجيا وضمان تدفق التعاون والمساعدة الدوليين دون عوائق، على النحو الصادر به تكليف من الأمم المتحدة. وتحث إسواتيني كذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من الاقتصادات المتقدمة النمو على تقديم مزيد من المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية مثل إسواتيني لمساعدتها على تحقيق الأهداف العامة لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب بغية القضاء على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. وتعتقد إسواتيني أن هذه الجهود من شأنها أن تعزز المبادرات الوطنية والإقليمية ودعم الجهود المبذولة على الصعيد العالمي.

وتنوه إسواتيني بالجهود التي بذلتها الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة منذ دخولها حيز النفاذ، فضلاً عن عقد المؤتمر السادس للدول الأطراف في المعاهدة، الذي عقد في جنيف في آب/أغسطس. وتحث إسواتيني الدول الأطراف في المعاهدة على تنفيذها بطريقة متوازنة وموضوعية تحمي مصالح جميع الدول، وليس مصالح الدول المنتجة والمصدرة الرئيسية فحسب، وتجنب أي انتهاك للحق المشروع للدول في تلبية احتياجاتها في ميدان الأمن القومي والدفاع عن النفس، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وتشدد إسواتيني مجدداً على الحق السيادي للدول في حيازة وتصنيع وتصدير واستيراد الأسلحة التقليدية وأجزائها ومكوناتها والاحتفاظ بها لتلبية احتياجاتها الأمنية وللدفاع عن نفسها وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. وأخيراً، تشدد إسواتيني على أن عمليات نقل الأسلحة إلى متلقين غير مأذون لهم تغذي النزاعات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. ونحث جميع الدول على الامتناع عن نقل الأسلحةإلى أي متلق وحظره دون إذن من السلطة الوطنية المختصة في الدولة المستوردة.

السيد غيموليكا (أنغولا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد أنغولا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا غانا، باسم مجموعة الدول الأفريقية (انظر A/C.1/76/PV.8)، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7). وأود أن أدلي بالملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

ينبغي أن يكون تصعيد التوترات على الصعيد العالمي، وخاصة بين القوى الكبرى في العالم، مصدر قلق بالغ لنا جميعاً. ويزداد قلقنا حدة عندما تحدث مثل هذه التوترات بين أكبر القوى النووية.

لقد وقعت ٤٧ دولة من أصل ٥٣ دولة أفريقية في القاهرة في ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٦ على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا، المعروفة أيضا باسم (معاهدة بليندابا). ووقعت أنغولا على المعاهدة في ذلك التاريخ وصدقت عليها في ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤. وإزاء هذه الخلفية، نرى من المهم أن نذكر أن أنغولا، كدولة طرفً في معاهدة بليندابا، تشارك في وضع الأسس والموافقة على الصكوك القانونية الرامية إلى تحقيق المقاصد والأهداف المنشودة التي دعا إليها الموقعون الأصليون على المعاهدة بغية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في القارة الأفريقية. ونسعى جاهدين كذلك إلى تحقيق الأهداف المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة في معالجة المسائل المتعلقة بصون السلام والأمن الدوليين.

تؤدي المعاهدة دوراً مركزياً في مواءمة إجراءات الدول الأعضاء من أجل تحقيق الأهداف المحددة، على النحو المبين في التقرير النهائي لمؤتمر نزع السلاح لعام ٢٠٢١ (A/76/27) وتقرير الأمين العام (A/75/982)، اللذين يؤكدان على أهمية التنفيذ والفعالية الكاملين للمعاهدة. وكدولة طرف في المعاهدة، نشارك في الوفاء بالتزاماتنا بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية والحفاظ عليه.

وأنغولا ليست غير مبالية بموقف الأمم المتحدة بشأن التهديد الذي تشكله الأسلحة النووية أو بالحاجة إلى اعتماد تدابير دولية ووطنية ذات صلة لنزع السلاح النووي والإزالة التامة لهذه الأسلحة. وسعت أنغولا أيضاً إلى تعديل تشريعاتها ذات الصلة من أجل الاستجابة للالتزامات التي تعهدت بها في إطار الصكوك الدولية ووفاءً بالتزاماتها. وفي السياق ذاته، تركز هيئة تنظيم الطاقة الذرية المنشأة حديثاً في أنغولا

على التطور العلمي والتكنولوجي بغية تحقيق أهداف سياستها بشأن استخدام الطاقة النووية.

في الختام، تؤكد أنغولا مجدداً تأييدها للتنفيذ الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في أفريقيا بغية تعزيز السلام والأمن الدوليين.

السيد فيريرا سيلفا أراندا (البرتغال) (*تكلم بالإنكليزية*): بالإضافة إلى البيان الذي أُدلي به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/C.1/76/PV.7)، نود أن ندلي بالملاحظات التالية بشأن المجموعات المجمعة من ١ إلى ٤ بصفتنا الوطنية.

في تقريره الأخير، خطتنا المشتركة (A/75/982)، يصف الأمين العام بعض المخاطر المتزايدة على السلام والأمن، بما في ذلك التكنولوجيا القادرة على زعزعة الاستقرار العالمي، والاتفاقات التي تزداد هشاشة بشأن الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن المجالات الناشئة التي يحتمل فيها نشوب صراع أو الخروج على القانون، والتي تبرز الثغرات في هيكل الإدارة لدينا. ولذلك نحتاج، من ناحية، إلى إنفاذ وتعزيز الصكوك القائمة من قبل، ومن ناحية أخرى، إلى إنشاء صكوك جديدة لمعالجة الثغرات في الإدارة.

من الأمثلة على وجود ثغرات في الإدارة مجال الفضاء الخارجي، الذي نسلم بأنه مشاعات عالمية يستخدمها الجميع سلميا ولصالح الجميع. وبالنظرً إلى أنه ما زال يعوزنا للأسف صك ملزم قانوناً لضمان بيئة فضائية مأمونة وآمنة، فإننا نشيد بالعمل الجاري بغية الحد من التهديدات الفضائية عن طريق المعايير والقواعد والمبادئ الطوعية للسلوك المسؤول. ونثق بأن هذا العمل قد يسهم في التصدي لتحدي الرصد والتحقق، وكذلك في منع حدوث سباق تسلح في الفضاء. ونرحب بمشاركة مختلف أصحاب المصلحة الملتزمين بسياسات الفضاء الخارجي، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

وفيما يتعلق بالصكوك القائمة التي نحتاج إلى إنفاذها، يتجه تفكيرنا فورا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي نشير إليها عادة بوصفها حجر الزاوية في هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح. ونتطلع إلى عقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة الذي طال انتظاره، والذي نعتبره فرصة إضافية لتعزيز التنفيذ الكامل والعالمي للمعاهدة والإسهام، بطريقة تدريجية، في تحقيق رؤية عالم خال من الأسلحة النووية، التي نعتقد أن جميع الدول تتشاطرها. وبمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى هذا الصك الهام على أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

والركيزتان الأخريان لتعددية الأطراف الفعالة القائمة على القواعد التي نسعى جاهدين لتحقيقها هما اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، اللتان نواصل الدفاع عن تنفيذهما الكامل بكل إخلاص. ونؤكد مجدداً تأييدنا لآلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وما زلنا من أشد المؤيدين لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وأمانتها الفنية في التحقيق في الهجمات الكيميائية المثيرة للقلق التي ارتكبت في جميع أنحاء العالم. وبوصفنا مشاركين في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، فإننا ملتزمون بضمان مساءلة الجناة.

أخيراً، ولكن ليس أقل أهمية، هناك صكوك دولية ذات صلة بنفس القدر في ميدان الأسلحة التقليدية نحتاج أيضاً إلى إنفاذها وتعزيزها. والاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة هي أحد تلك الصكوك. ونتطلع باهتمام إلى عقد المؤتمر الاستعراضي السادس للأطراف في الاتفاقية ونأمل أن تحقق الأطراف المتعاقدة السامية نتيجة ناجحة. ونرحب، على وجه الخصوص، بعمل فريق الخبراء الحكوميين المعني بالتكنولوجيا الناشئة في مجال منظومات الأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل، ونأمل أن نرى مجموعة من التوصيات التوافقية القوية فيما يتعلق بوضع إطار معياري وتشغيلي بشأن هذه المسألة. كما ندعو على وجه الاستعجال إلى التنفيذ الكامل والعالمي لمعاهدة تجارة الأسلحة وندعو جميع الدول المتبقية إلى التوقيع والتصديق عليها.

السيد رويس دياس (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): إن باراغواي، بوصفها جزءا من أول منطقة مكتظة بالسكان تُعلَن منطقة خالية من الأسلحة النووية، بموجب معاهدة تلاتيلولكو، تؤكد مجدداً التزامها الثابت بتعزيز نظام نزع السلاح وعدم الانتشار ودعم المبادرات الجارية في إطار الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية. ويدعو بلدنا إلى نزع السلاح النووي بطريقة شفافة لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها وملزمة قانوناً لجميع الدول، ويؤيد إضفاء الطابع العالمي على الالتزامات المتعهد بها بشأن نزع السلاح النووي وعدم الانتشاروالوفاء بها.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي بذلت لمواءمة جدول الأعمال الدولي لنزع السلاح، مما سيمكن من عقد المؤتمرالاستعراضي العاشر للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والاجتماع الأول للدول الأطراف في معاهدة حظر الأسلحة النووية في غضون الربع الأول من العام المقبل. ونؤكد مجدداً التزام باراغواي بالمشاركة النشطة في المناقشات مع الدول الأخرى ومنظمات المجتمع المدني والهيئات الدولية، ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على الحفاظ على الزخم ومواصلة التحضير لهذين الاجتماعين الدوليين.

وتقر باراغواي بأهمية الاستخدام السلمي للطاقة النووية من خلال تنفيذ البرامج الموضوعة وفقا للمعايير الدولية. ونعتقد أنه ينبغي للدول التي تنفذ هذه البرامج أن تقوم بذلك استناداً إلى أفضل ممارسات التعاون ودرء الضرر وبذل العناية الواجبة، فضلاً عن التمسك بالمسؤولية البيئية التي تترتب على هذه البرامج. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على الدور الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية، لا سيما في المسائل المتعلقة بالتعاون التقني ونقل التكنولوجيا للأغراض السلمية. وكدليل على التزامنا، أسعدنا أن نتولى، لأول مرة، منصب نائب رئيس المؤتمر العام للوكالة في دورته الخامسة والستين، التي عقدت في فيينا.

وتلتزم باراغواي بالمبادئ التوجيهية لاستكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الأغراض السلمية، لصالح البشرية؛ وتدين استخدام القوة والتهديد باستخدامها في العلاقات الدولية؛ وتسعى جاهدة لمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء؛ وتشدد على ضرورة إنشاء نظام قانوني مناسب يضمن تطلعات جميع أعضاء المجتمع الدولي إلى ذلك الإرث المشترك.

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك، بالطبع، ذخيرتها وأجزائها ومكوناتها، يشكل تهديداً لمجتمعاتنا، بغض النظر عما إذا كانت تلك الآفة المقيتة تحدث في مناطق النزاع أم لا. وهو يؤثر سلباً على النساء والأطفال ويوجد أرضاً خصبة للجرائم عبر الوطنية الأخرى مثل الاتجار بالبشر والمخدرات.

لهذا السبب، نرحب بنتائج الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، بعد تأجيله عاما، فضلاً عن عقد المؤتمر السابع للدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة. ونود أيضا أن نسلط الضوء على الجهود والإجراءات المتخذة في منطقتنا – السوق المشتركة للجنوب.

وكما رأينا، يكتسي التعاون الدولي والإقليمي أهمية حيوية في مكافحة الآفات التي نواجهها والتصدي لها، ليس فقط من خلال بناء القدرات ونقل أفضل الممارسات والتكنولوجيات، بل أيضا في تنفيذ السياسات والاستراتيجيات والبرامج المشتركة. لذلك، ندعو إلى مواصلة تعزيز التعاون الدولي والإقليمي في هذا المجال.

السيدة تشان فالفيردي (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن أقل من ربع البيانات التي أُدلي بها في اللجنة الأولى أدلت بها نساء. وفي الاجتماع العام الرفيع المستوى الأخير للاحتفال باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية والترويج له، لم يكن هناك سوى امرأة واحدة من بين كل ستة متكلمين. وعلى الرغم من هذه النسبة الضئيلة، لم تتح الفرصة لبعضنا لأخذ الكلمة.

ومن الأهمية بمكان معالجة نقص تمثيل المرأة وأنماط التهميش الأخرى فيما يتعلق بمشاركتها في هذه المحافل، إلى جانب أهداف

أخرى، مثل كفالة مشاركة الضحايا والناجين الذين تضرروا بشكل مباشر بالاتجار بالأسلحة وانتشارها، فضلاً عن إيلاء الاعتبار الكامل لعواقبها الإنسانية. ولا يزال تمكين المرأة وزيادة مشاركتها من أكثر الأدوات فعالية للنهوض بالسلام والأمن الدوليين.

إن نزع السلاح النووي مسألة تخص المرأة. وتدعو كوستاريكا كذلك إلى اتباع نهج نسوي إزاء نزع السلاح النووي يتحدى الافتراض الذي عفا عليه الزمن بأن التنافس على السلطة هو السبيل الوحيد لإدارة العلاقات الدولية وضمان الأمن. والعديد من أخطر التهديدات للأمن البشري – من الأوبئة وانعدام الأمن الغذائي والمائي إلى تغير المناخ – لا تعترف بالبنى المصطنعة للحدود ولا يمكن تخفيفها بشكل فعال من خلال العمل الأحادي.

وفي هذا الصدد، تسلط معاهدة حظر الأسلحة النووية الضوء على طرق معينة يمكننا من خلالها تحقيق مستقبل أكثر شمولاً وأمناً للجميع. ولكن هذا المستقبل لن يكون ممكناً إلا عندما تتوقف الدول الحائزة للأسلحة النووية عن توسيع وتحديث ترساناتها النووية، وعندما تكون التخفيضات في تلك الترسانات قابلة للتحقق وشفافة وتتم تحت الأنظارااليقظة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ولن يكون هذا المستقبل ممكناً إلا عندما تمتثل الدول الحائزة للأسلحة النووية لجميع التزاماتها بموجب المعاهدات ذات الصلة، وليس بعضها فقط. ولن يتحقق ذلك المستقبل إلا عندما تقرر الدول احترام المادتين ١٠ و ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، اللتين ما فتئت كوستاريكا تدعو إلى الامتثال لهما منذ عقود.

إن تهديد الأسلحة النووية حقيقيٌ. ويساور كوستاريكا قلق بالغ إزاء زيادة الإنفاق على الأجهزة النووية وتصاعد التوترات بين بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، فضلاً عن خطر أن يتحقق ما هو متوقع إذا اتخذت كل دولة تدابير عدائية متزايدة رداً على أفعال الدولة الأخرى. وتدعو كوستاريكا الدول إلى المشاركة في تقديم مشروع القرار A/C.1/76/L.17، بشأن معاهدة حظر الأسلحة النووية، ومشروع القرار A/C.1/76/L.11، بشأن العواقب الإنسانية للأسلحة النووية، والتصويت تأييداً لهما.

وترحب كوستاريكا بالتقدم المحرز بشأن المسائل الجنسانية في الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. والبيان المشترك الصادر عن ٦٤ دولة عضواً إشارة واضحة إلى أن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة مسألة جنسانية، وأن نوع الجنس مسألة تتعلق بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. مع ذلك، ورغم التقدم الحاسم الذي تعكسه هذه اللغة، لا بد من ترجمتها إلى عمل ملموس. وفي هذا الصدد، تؤكد كوستاريكا مجدداً أهمية تنفيذ الالتزامات المتعهَّد بها في الاجتماع السابع للدول والمؤتمر الاستعراضي الثالث لبرنامج عمل الأمم المتحدة فيما يتعلق بالتصدي للقضايا الجنسانية، وإدراج الذخيرة في نطاق برنامج العمل، والتصدي لخطر تحويل وجهة الأسلحة وذخائرها من خلال برنامج العمل ومعاهدة تجارة الأسلحة على السواء.

يشكل تحويل وجهة الأسلحة التقليدية شاغلاً أمنياً دولياً كبيراً. ولا تزال تجارة الأسلحة العالمية تعمل إلى حد كبير في الظل وتفتقر إلى التنظيم الكافي للحد من المخاطر. ويجب على جميع مصدري الأسلحة كفالة أن تكون سياسات مراقبة نقل الأسلحة مسؤولة وشفافة وخاضعة للمساءلة. ونذكّر الدول الأطراف في معاهدة تجارة الأسلحة بأن الامتثال للمادتين ٦ و ٧ ليس اختيارياً بل إلزامي.

السيدة كوينتيرو كوريا (كولومبيا) (*تكلمت بالإسبانية*): إن العواقب الإنسانية الكارثية للأسلحة النووية، ووجود أكثر من ١٣٠٠٠ سلاح من هذا النوع، مع نشر أكثر من ٣٨٠٠ قطعة مع قوات عمليات، فضلاً عن البرامج القائمة لرفع مستوى وتحديث تلك الأسلحة ووسائل إيصالها ومرافق إنتاجها، تتطلب منا إحراز تقدم نحو اعتماد تدابير عاجلة وفعالة لإزالتها التامة. ونعوّل على استعداد جميع الدول للعمل في هذا الاتجاه. لذلك، نرحب بالتمديد الرسمي لمعاهدة ستارت الجديدة، فضلاً عن تأكيد المبدأ القائل إنه لا يمكن كسب حرب نووية ولا يجب خوضها أبداً.

إن المؤتمر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة فرصة لإعادة تأكيد الالتزامات السابقة وإعادة تأكيد التصميم على العمل الجماعي من أجل تحقيق نزع السلاح العام والكامل في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة. ويجب أن نحرز تقدماً في التنفيذ الكامل للمعاهدة وركائزها الأساسية الثلاث.

وقد أبرمت كولومبيا اتفاق ضمانات وبروتوكولاً إضافياً مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونشدد على أن إنشاء الضمانات التزام قانوني بموجب معاهدة عدم الانتشار ونشدد على أهمية الامتثال لها. كما نؤكد على الدور الذي تؤديه الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية والتحقق والأمن. وكولومبيا، بوصفها عضواً جديداً في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ستسعى إلى تعزيز برنامج الوكالة للتعاون التقني، وبالتالي توسيع نطاقه وإسهامه في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وفي الوقت نفسه تشجيع زيادة مشاركة المرأة في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية.

ونشدد على أهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندين استخدام هذه الأسلحة من جانب أي جهة فاعلة تحت أي ظرف من الظروف. ونعتبر منظمة حظر الأسلحة الكيميائية المحفل المختص بمناقشة الحوادث المتعلقة بهذه الأسلحة. وينبغي أن ندعم تعزيزها. ونود كذلك تسليط الضوء على أهمية اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وندعو إلى إحراز تقدم في اجتماعاتها المقبلة بشأن التدابير القابلة للتطبيق لإنشاء آلية لاستعراض العلم والتكنولوجيا وبشأن مدونات قواعد السلوك، التي من شأنها أن تسهم في اتباع نهج وقائي يكتسي فيه مفهوما السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي أهمية خاصة.

ونحن نشاطر الآخرين شواغلهم فيما يتعلق بحدوث سباق تسلح محتمل في الفضاء الخارجي. ويجب أن نضمن استخدامه للأغراض السلمية حصراً وأن نعزز الحوار والشفافية وتدابير بناء الثقة.

ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخائر والمتفجرات يشكل أحد التهديدات الجماعية التي لها أكبر الأثر. ومن الضروري أن نتصدى للتحديات الحالية والناشئة وأن ندمج الجهود الرامية إلى تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه مع الجهود الرامية إلى تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز المشاركة الفعالة للمرأة وتعاون المجتمع المدني.

نرحب بنجاح الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونؤيد تأييداً تاماً وثيقته الختامية (A/CONF.192/BMS/2021/1, المرفق) ونأمل أن نعمل مع جميع الدول لتعزيز برنامج العمل وصكه الدولي للتعقب. ونود أن نؤكد مجدداً أن كولومبيا تعتبر الذخيرة جزءًا من القضية العالمية للاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأن أحكام برنامج العمل ينبغي أن تنطبق عليها أيضاً. وبوصفنا مشاركين في تقديم مشروع القرار A/C.1/76/L.43، المعنون "الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه"،ندعو جميع الدول إلى تأييده.

نرحب باعتماد تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالمشاكل الناشئة عن تكديس فائض مخزونات الذخيرة التقليدية بتوافق الآراء (انظر A/76/324) ونرحب بتوصياته. ونرى أنها عناصر بناءة للمناقشة واتخاذ إجراءات لاحقة بشأن قضية الذخيرة بطريقة شاملة، بما في ذلك كامل دورة عمر الذخيرة وإدارتها. وفي هذا الصدد، نشدد على الدور الأساسي للمساعدة والتعاون الدوليين في التصدي للتحديات التي تطرحها هذه القضية.

ويجب أن نواصل العمل نحو تحقيق الهدف المشترك المتمثل في عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. وانطلاقا من ذلك الاقتناع، تأمل كولومبيا في مواصلة دعم اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير تلك الألغام، من خلال ترؤسها للاجتماع العشرين للدول الأطراف، وتعزيز تنفيذ خطة عمل أوسلو،

والعمل على ضمان أن تتمكن جميع الدول الأطراف من حل العقبات الحالية التي تحول دون التنفيذ الكامل للاتفاقية بصورة مشتركة.

علاوة على ذلك، وبالنظر إلى التطور السريع والمذهل للذكاء الاصطناعي والتكنولوجيات الأخرى التي تستخدم لتصميم وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة، فإننا نذكر بأهمية الارتقاء بالتنظيم في هذا المجال. ونؤكد مجدداً سيادة القانون الدولي بصفة عامة والقانون الدولي الإنساني بصفة خاصة. بيد أن الفراغ التنظيمي يزيد من ضعف السكان المدنيين وخطر حصول العناصر الإجرامية على هذه التكنولوجيا.

أخيراً، نود أن نؤكد مجدداً أهمية حماية الصكوك القانونية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار –

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أن الوقت المخصص لممثل كولومبيا قد انتهى.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): إن الأرجنتين لديها التزام واضح ومستمر بنزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وبالنسبة للأرجنتين، لا تزال معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. والمؤتمر المقبل للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، الذي سيترأسه بلدي، فرصة مثالية لإعادة تأكيد التزامنا بركائزها الثلاث وتحقيق نتائج ملموسة، خاصة فيما يتعلق بالتزامات نزع السلاح.

وترى الأرجنتين أن استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي جهة كانت، في أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف، أمر غير مقبول ويشكل انتهاكاً صارخاً للالتزامات الدولية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الدولي. ويجب تقديم جميع المسؤولين عن استخدام هذه الأسلحة إلى العدالة. وينبغي أن نسعى إلى العمل مع الحفاظ على وحدة الهدف وتجنب الانقسامات السياسية التي من شأنها أن تؤدي إلى إضعاف منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ويؤكد بلدنا مجدداً أيضاً الأهمية الأساسية لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، ويجدد التزامه بمواصلة التعاون بصورة نشطة وبناءة بغية إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنفيذ الكامل للاتفاقية وإضفاء الطابع العالمي عليها.

وتسلم الأرجنتين بالمصلحة المشتركة للبشرية جمعاء وبالحق السيادي لكل دولة في المشاركة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه للأغراض السلمية حصراً. ولذلك، ترى الأرجنتين أن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي من شأنه أن يحول دون تعرض السلام والأمن الدوليين لتهديد خطير. ومعاهدة ١٩٦٧ للمبادئ المنظمة لأنشطة الدول في ميدان استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي، بما في ذلك القمر والأجرام السماوية الأخرى، تشكل حجر الزاوية في النظام القانوني الدولي الخاص بالفضاء. ومع ذلك، فإن نطاقها محدود، لأنها تحظر فقط وضع أسلحة الدمار الشامل في المدار، بما في ذلك الأسلحة النووية، ولكن ليس الأسلحة التقليدية، بل وتحظر بدرجة أقل الأدوات أو الممارسات التي يمكن استخدامها كأسلحة.

لذلك، تعتقد الأرجنتين أنه من الضروري التفاوض، في إطار مؤتمر نزع السلاح، على صك ملزم قانوناً بشأن منع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي. وإلى أن يتحقق ذلك، فإن اعتماد تدابير دولية لكفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي أمر ملائم وضروري بشكل لا لبس فيه.

السيد كيم سونغهون (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيتاح النص الكامل لبياني على بوابة البيانات الإلكترونية eStatements.

إن وجود عالم خال من الأسلحة النووية طموح تصبو إليه البشرية جمعاء. ومع ذلك، فقد ثبت أن هذا الهدف بعيد المنال ومستعصٍ، كما يتضح من حقيقة أن البيئة الأمنية الدولية لم تمض بطريقة إيجابية في السنوات الأخيرة. بيد أننا شهدنا هذا العام عددا من التطورات المشجعة. إن تمديد معاهدة ستارت الجديدة وإطلاق حوار الاستقرار الاستراتيجي بين الولايات المتحدة وروسيا مدعاة للتفاؤل.

في الوقت نفسه، نعلم جميعا أنه لا يمكن تحقيق طموحنا النهائي دون المشاركة في الجهود المتعددة الأطراف. والتمسك بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها حجر الزاوية في جهودنا من شأنه أن يكون نقطة انطلاق جيدة. وسيكون المؤتمر العاشر المقبل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة مناسبة حاسمة لإعادة تأكيد التزامنا القوي بالمعاهدة. وترى جمهورية كوريا أنه ينبغي إيلاء اعتبار خاص للعناصر التالية في هذا الصدد.

أولاً، ينبغي التركيز على تعميق التفاهم المشترك وتعزيز الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها وفيما بين الدول الحائزة للأسلحة النووية. ونؤيد النهج العملية، مثل مبادرة ستكهولم بشأن نزع السلاح النووي، ومبادرة تهيئة بيئة لنزع السلاح النووي، والشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي.

ثانياً، ينبغي أن نولي اهتمامنا الكامل لعدة قضايا طال أمدها، بما في ذلك التبكير ببدء المفاوضات بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وندعو إلى اتخاذ إجراء عاجل في هذا الصدد.

تؤكد جمهورية كوريا مجدداً أهمية الاتفاقيتين المتعلقتين بالأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. ونؤكد دعمنا الثابت للآليات ذات الصلة بسوريا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ونحث الجمهورية العربية السورية على اتخاذ الإجراءات اللازمة، على النحو الذي دعا إليه مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ولا يزال استخدام عامل الأعصاب من مجموعة نوفيتشوك في تسميم أليكسي نافالني مدعاة للقلق البالغ أيضا. ونشجع الاتحاد الروسي، الذي وقع الهجوم على أراضيه، على التعاون الكامل مع الأمانة الفنية بغية الكشف عن الظروف المحيطة بالحادث بالكامل.

وبالنظر إلى المخاطر الناشئة عن جائحة مرض فيروس كورونا، يأمل وفدي أن نتمكن من التركيزعلى تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ويعتقد أنه ينبغي لنا أن نركز على ذلك، بغية جعل النظام أكثر مرونة وفائدة وعملية مع تحديثه. وتأمل جمهورية كوريا في الاستفادة من مجالات التقارب في الاجتماع المقبل للدول الأطراف في الاتفاقية، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر. ومساهمتنا بمبلغ مليون دولار في مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المنشأ التي أطلقتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي مساهمة نقدمها للمساعدة في مكافحة الأوبئة البيولوجية في المستقبل.

لقد برز ضمان بيئة فضائية آمنة ومأمونة ومستدامة كمسألة ذات اهتمام مشترك. ويسعى القرار ٧٥/٣٦، بشأن السلوكيات المسؤولة في الفضاء، إلى تمكيننا من ارتياد فضاء خارجي آمن عن طريق الحد من التهديدات الفضائية. وتؤيد جمهورية كوريا ذلك القرار تأييداً تاماً. ويرحب بلدي أيضا بالجهود التي بذلها فريق الخبراء الحكوميين المعني بمنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، وكذلك بتقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بتدابير كفالة الشفافية وبناء الثقة في أنشطة الفضاء الخارجي الصادر عام ٢٠١٣ (انظر A/68/189).

ونؤكد مجدداً على المساهمة الهامة لمعاهدة تجارة الأسلحة ونرحب بنجاح عقد الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونظل ملتزمين أيضا بإطار الاتفاقية المتعلقة بأسلحة تقليدية معينة ونتوقع أن تستمر الجهود الجماعية التي تبذل من خلال عملية فريق الخبراء الحكوميين في هذا الإطار.

وسنواصل العمل عن كثب مع المجتمع الدولي بشأن المسائل المتعلقة بالألغام الأرضية، بما في ذلك من خلال المشاركة بصفة مراقب في الاجتماع التاسع عشر للدول الأطراف في اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد، وكذلك من خلال مواصلة تقديم المساهمات إلى الأمم المتحدة والصناديق الاستئمانية ذات الصلة.

لا يزال إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من القضايا الرئيسية في ميدان السلام والأمن الدوليين. وعملية السلام

في شبه الجزيرة الكورية هي التزامنا الدائم بتحقيق نزع السلاح النووي الكامل وإرساء السلام الدائم في هذا الجزء من العالم.

إن حكومة بلدي ثابتة في عزمها على دفع عملية السلام قدما، ونطلب من كوريا الشمالية أن تستجيب لدعوتنا إلى استئناف الحوار. وسيكون استمرار دعم المجتمع الدولي وتشجيعه موضع تقدير عميق في هذا الصدد.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): سيعمم النص الكامل لهذا البيان كتابةً.

إن تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن في صميم الهيكل الأمني الإقليمي ومفهوم الأمن الشامل والتعاوني. وهي تظل أدوات رئيسية لضمان الاستقرار العسكري والشفافية وإمكانية التنبؤ عن طريق الحد من خطر نشوب النزاعات أو تصعيد التوترات.

ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا هي أحد الأركان الأساسية للانفراج في القارة، بعد أن أدت دوراً هاماً في تاريخ الهيكل الأمني الأوروبي. وقد وقعت البلدان على هذه المعاهدة بهدف استبدال المواجهة العسكرية بنمط جديد من العلاقات الأمنية القائمة على التعاون السلمي، وبالتالي الإسهام في التغلب على الانقسامات في أوروبا. وكان الهدف الآخر المعلن للمعاهدة إقامة توازن آمن ومستقر للقوات المسلحة التقليدية في أوروبا والقضاء على القدرة على شن هجمات مفاجئة أو الشروع في عمل هجومي واسع النطاق في أوروبا. وهذه الأهداف، التي حددت قبل ٣٠ عاماً تقريباً، لا تزال ذات أهمية وحسنة التوقيت.

ويسعى جوهر كل من معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا إلى استبعاد الحرب التقليدية كوسيلة لممارسة السياسة الخارجية من خلال الدعوة إلى الشفافية العسكرية والقدرة على التنبؤ. وقد صممت هذه الأدوات الهامة للتنفيذ في جميع الأحوال الجوية. وأرمينيا ملتزمة تماماً بمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا وتمتثل امتثالاً تاماً لالتزاماتها المتعلقة بالحد من الأسلحة وعمليات التفتيش الموقعي وتبادل المعلومات.

ومن المؤسف أن نظام تحديد الأسلحة وتدابير بناء الثقة والأمن ما زالا يتدهوران، وأصبحت ضرورة عكس مسار تلك العملية أمراً حتمياً. والافتقار إلى الشفافية العسكرية، والحشد العسكري في انتهاكٍ لقيود المعاهدة، واستبعاد القوات المسلحة من نظم التحقق، يمكن أن يقوض الأمن والاستقرار ويؤدي إلى استخدام القوة والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

وما فتئت أرمينيا تعرب عن قلقها إزاء الانتهاكات المنهجية لنظام تحديد الأسلحة التقليدية من قبل أذربيجان. إن تكديس الأسلحة المزعزع للاستقرار وبلا هوادة في انتهاكٍ لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا، والتجاوز الكبير للحدود القصوى للمعاهدة، واستبعاد جزء كبير من القوات المسلحة من نظام التحقق، وعدم وجود شروط مسبقة لاستقبال عمليات التفتيش، كلها أمور تعمل على تقويض الأمن في منطقتنا.

كل هذه الانتهاكات، التي اقترنت بتهديدات صريحة باستخدام القوة واستفزاز عسكري، ورفض المقترحات بشأن تدابير بناء الثقة والأمن، في سياق نزاع ناغورنو – كاراباخ، لم تكن سوى تحضيرات لحرب واسعة النطاق. وعدم وجود رد فعل كاف من المجتمع الدولي إزاء انتهاكات أذربيجان للأحكام الأساسية لمعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا كان بمثابة إشارة لتشجيع ذلك البلد على اللجوء إلى استخدام القوة.

إن العدوان المتعمد والمعد له جيداً الذي شنته أذربيجان في ناغورنو – كاراباخ في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠، بما في ذلك بمشاركة مقاتلين إرهابيين أجانب ومرتزقة، قد أكد أهمية المخاوف التي أثارتها أرمينيا. ومنذ بداية الأعمال القتالية، استخدمت أذربيجان على نطاق واسع جميع أنواع الأسلحة الثقيلة، بما في ذلك منظومات الصواريخ المتعددة الإطلاق، والقذائف، ومختلف أنواع المركبات المسيرة والطائرات الحربية، والأسلحة المحظورة، مثل الذخائر العنقودية والأسلحة الحارقة، لشن هجمات محددة الأهداف على السكان المدنيين والبنية التحتية، بما في ذلك المدارس والمستشفيات، في انتهاك صارخ للقانون الدولي

الإنساني. وقد تحقق أعضاء من منظمة "هيومن رايتس ووتش" على الأرض من الهجمات العشوائية للقوات المسلحة الأذربيجانية التي استخدمت فيها الذخائر العنقودية المحظورة لاستهداف المناطق السكنية والبنية التحتية المدنية الحيوية.

إن رد المجتمع الدولي القوي والقاطع على الانتهاكات المنهجية والصارخة للالتزامات والتعهدات الدولية الملزمة قانوناً، والحشد العسكري المزعزع للاستقرار، واستخدام الأسلحة المحظورة لارتكاب انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان وجرائم فظيعة أمر بالغ الأهمية لضمان المساءلة عن عدم الامتثال والأعمال الإجرامية اللاحقة. وينبغي إدانة المواقف العسكرية وقرع طبول الحرب واستخدام القوة كوسيلة لحل النزاعات وفرض حلول من جانب واحد إدانة حازمة لا لبس فيها.

في الختام، أود أن أؤكد مجدداً التزام أرمينيا بالإسهام في تعزيز تحديد الأسلحة التقليدية وتدابير بناء الثقة والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

السيد غوسمان (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): تشاطر أذربيجان المجتمع الدولي قلقه من أن انتشار الأسلحة النووية يشكل تهديداً وجودياً للسلام والأمن الدوليين، وتؤيد جميع الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

وسعيا لتحقيق تلك الجهود، تعمل أذربيجان بشكل وثيق مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي نقدر دورها في وضع أنظمة ومعايير الأمن النووي ونشيد به. وعلاوة على ذلك، وقعت أذربيجان وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ١٩٩٩. وننوه إلى أنها واحدة من أهم الصكوك في تعزيز نظام عدم الانتشار والحد من التسلح النووي، ونؤيد الجهود الرامية إلى إنشاء هيكل فعال وقابل للتطبيق للتحقق من التجارب النووية.

وبالنظر إلى تحديات الانتشار النووي في إقليمنا الجغرافي، تولي أذربيجان أهمية خاصة لمنع استخدام أراضيها كمعبر للاتجار بالمواد النووية. وبالتعاون الوثيق مع الشركاء، أنشأنا نظاماً قوياً لمراقبة الصادرات. ونحن ملتزمون بمواصلة التعاون مع المنظمات الدولية وشركائنا بغية تعزيز الأمن النووي في المنطقة وحول العالم، مع الحد من التهديدات الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمشعة.

وترى أذربيجان أن القضاء على جميع أنواع أسلحة الدمار الشامل، وفقا للالتزامات بموجب نظم عدم الانتشار القائمة، وإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في المناطق المتبقية شرط أساسي لتعزيز الأمن والثقة الدوليين في جميع أنحاء العالم. وفي هذا السياق، نؤيد بقوة المبادرة الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

وأذربيجان، كعضوٍ موثوقٍ به في المجتمع الدولي، تتقيدُ تماماً بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتدين بشدة أي استخدام لهذه الأنواع من الأسلحة، فضلاً عن تطويرها أو إنتاجها أو تكديسها. وتؤيد أذربيجان كذلك أهداف اتفاقية أوتاوا ومقاصدها ومبادئها، وتعتبر الحظر التام للألغام الأرضية المضادة للأفراد وتدميرها هدفاً إنسانياً هاماً سيقلل من الخسائر في صفوف المدنيين.

ولا يزال التكديس والانتشار المفرط والمزعزع للاستقرار للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخزونات الذخيرة التقليدية يشكلان تهديداً للأمن والاستقرار، فضلاً عن سلامة المدنيين. والتنفيذ الكامل للالتزامات عملاً بالوثائق الدولية ذات الصلة وتطبيق خطوات عملية في هذا الصدد ضروريان للتصدي لتلك التهديدات. ونعتقد أن عمل المنظمات الإقليمية ذات الصلة ينبغي أن يكمل الجهود الدولية التي تقودها الأمم المتحدة في هذا المجال، بما في ذلك من خلال التنفيذ الكامل لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه. ونلاحظ كذلك أن منع نقل وتحويل وجهة الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة ومخزونات الذخيرة التقليدية بصورة غير مشروعة يمكن أن يكون

عنصراً هاماً في عمليات إعادة التأهيل وإعادة الإدماج وبناء السلام في سياقات ما بعد النزاع.

ومن منظورنا الإقليمي، يجب أن نشدد على قلقنا العميق وإدانتنا الشديدة لاستخدام أرمينيا أساليب الحرب المدمرة على نطاق واسع والأسلحة المحظورة بموجب القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، مثل الذخائر العنقودية وقذائف الفوسفور الأبيض، التي استخدمت خلال الأعمال القتالية المسلحة بين أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. والأمر الأكثر فظاعة هو الهجمات المتكررة بالقذائف التي أطلقت من أراضي أرمينيا على المناطق السكنية في أذربيجان، والتي أسفرت عن وقوع إصابات مروعة بين السكان المدنيين، بما في ذلك بين الأطفال، وتدمير واسع النطاق للممتلكات. وقد أثبتت السلطات الوطنية في أذربيجان فضلاً عن الجهات الفاعلة الدولية تلك الوقائع، كما أكدتها عدة تقارير قدمتها منظمات غير حكومية دولية، مثل منظمة "هيومان رايتس ووتش" ومنظمة العفو الدولية.

علاوة على ذلك، فإن رفض أرمينيا الإفصاح عن خرائط حقول الألغام التي زرعتها أثناء الاحتلال، لا سيما قبل انسحابها العسكري، قد أودى بالفعل بحياة ٣٠ مواطناً أذربيجانياً ويهدد بقتل المزيد. وتمنع تلك الحالة أيضا قرابة مليون نازح أذربيجاني من ممارسة حقهم غير القابل للتصرف في العودة بأمان وكرامة. ونحث المجتمع الدولي على عدم تجاهل تلك الأزمة الإنسانية المستمرة، وندعو أرمينيا إلى الإفراج الفوري عن جميع خرائط حقول الألغام.

السيدة بن (غيانا) (*تكلمت بالإنكليزية*): ينضم وفدي إلى الآخرين في تهنئة رئيس اللجنة الأولى وأعضاء المكتب على انتخابهم لقيادة اللجنة في دورتها السادسة والسبعين. ونحن واثقون من أن المكتب سيقود اللجنة باقتدار في الاضطلاع بولايتها، ونؤكد للأعضاء كامل دعمنا وتعاوننا.

تؤيد غيانا البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا ترينيداد وتوباغو، باسم الجماعة الكاريبية، وإندونيسيا، باسم حركة بلدان عدم الانحياز (انظر A/C.1/76/PV.7).

وتنضم غيانا إلى الآخرين في الدعوة إلى الإزالة الكاملة للأسلحة النووية، اتساقا مع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أي نزع السلاح وعدم الانتشار وضمانات الاستخدام السلمي للطاقة النووية. ونتشاطر القلق العميق الذي أعربت عنه الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء خلال هذه المناقشة المواضيعية بشأن استمرار وجود الأسلحة النووية. فبعد واحد وخمسين عاماً من دخول معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ، لا يزال لدى العالم أكثر من ١٠٠٠٠ من الرؤوس الحربية النووية. ويسلم وفدي بالتقدم الكبير المحرز في نزع السلاح النووي منذ اعتماد معاهدة عدم الانتشار والصكوك اللاحقة، لكنه لا يزال يشعر بالقلق لأن الاعتماد على الأسلحة النووية في السياسات الدفاعية والأمنية سيظل يحد من التقدم في تخفيض المخزونات.

وتظل غيانا مقتنعة اقتناعاً راسخا بأن الأسلحة النووية لا فائدة منها في عالم اليوم وأن استمرار وجودها يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. والأسلحة النووية ليست رادعاً مفيداً، بل إنها توجد حالة من انعدام الأمن والدفاع الزائف الذي يزيد من فرص الانتشار فحسب. ومن المؤكد أن العواقب الإنسانية والبيئية الكارثية لاستخدام هذه الأسلحة ستؤثر علينا جميعاً، بغض النظر عن مشاركتنا في النزاع أو بعدنا عنه.

لذلك، تكرر غيانا دعوتها إلى عالم خال من الأسلحة النووية يخدم مصلحة البشرية جمعاء، وتحث جميع الدول الأطراف على التنفيذ الفوري لالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار دون مزيد من التأخير، وعلى اتخاذ تدابير إيجابية لضمان عقد المؤتمر العاشر للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لاستعراض المعاهدة بطريقة تسهم في التوصل إلى نتيجة ناجحة. ولا يزال الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه يهدد السلام والسلامة والأمن والاستقرار، وله آثار مدمرة على التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحقوق الإنسان والتنمية البشرية، بما في ذلك الصحة والوفيات، والمعرفة والتعليم والدخل ومستوى المعيشة. إن ارتفاع معدلات العنف المرتبطة بالأسلحة النارية وانتشار الوفيات المرتبطة بها بسبب انتشار

الأسلحة والذخائر غير المشروعة، والمخدرات غير المشروعة، وغسل الأموال، والجريمة الإلكترونية، والأبعاد الأخرى للأنشطة الإجرامية العابرة للحدود، تشكل تهديداً مباشراً وكبيراً لأمن البلدان في منطقتنا.

وإذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية العشرين لبرنامج عمل الأمم المتحدة لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، تجدد غيانا دعوتها إلى التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل والصك الدولي للتعقب على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية. ولن نتمكن حقا من إحراز تقدمً حقيقيً في منع ومكافحة والقضاء على إساءة استعمال الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وتحويل وجهتها ونقلها دولياً بصورة غير مشروعة إلا من خلال التنفيذ الفعال لهذه الصكوك. ومن هذا المنطلق، نرحب بالقرار الذي تم التوصل إليه في الاجتماع السابع من الاجتماعات التي تعقدها الدول مرة كل سنتين للنظر في تنفيذ برنامج العمل لإنشاء برنامج مخصص للزمالات التدريبية بشأن الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، لا سيما للبلدان النامية.

في الختام، يناشد وفدي جميع أصحاب المصلحة أن يحافظوا على الروح التي تجلت أثناء التفاوض بشأن الصكوك العالمية التي ذكرتها واعتمادها، وأن يواصلوا إحراز تقدم في تنفيذها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن دولة الكرسي الرسولي ذات مركز المراقب لدى الأمم المتحدة.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): قال البابا فرنسيس لدى مناقشته للمواضيع التي تحدد سياق أهمية عمل اللجنة الأولى:

”يجب ألا نبقى غارقين في مناقشات نظرية، بل علينا أن نلمس جراح الضحايا. دعونا ننظر مرة أخرى إلى جميع المدنيين الذين اعتُبر قتلهم ‘ضررا عرضيا’ ... فلنفكر في اللاجئين والمشردين، أولئك الذين عانوا من آثار الإشعاع الذري أو الهجمات الكيميائية.“

فيما يتعلق بالمجموعات الأخيرة من أولئك الضحايا، تشير التقارير الأخيرة المتعلقة باستخدام غاز الأعصاب في أماكن مختلفة حول العالم إلى استمرار أهمية الصكوك التي تحظر استخدامها وحيازتها. وينبغي أن يكون بروتوكول جنيف واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية واتفاقية الأسلحة الكيميائية درعا حصينا ضد هذه الأسلحة. وجائحة مرض فيروس كورونا المستمرة تذكرة صارخاً ومؤلمةً بالأثر المعوق الذي يمكن أن تسببه العوامل البيولوجية الجديدة، حتى تلك العوامل ذات التكوين الطبيعي. وينبغي ألا نغفل أيضاً التهديد الذي يشكله ما يسمى بالقنابل القذرة أو الحاجة لاتخاذ تدابير تحظر استخدام المواد الإشعاعية كأسلحة.

وقد أشادت وفود عديدة بتمديد معاهدة ستارت الجديدة بين الاتحاد الروسي والولايات المتحدة لمدة خمس سنوات. ويتطلع وفدي كذلك إلى إحراز تقدم سريع في حوار الاستقرار الاستراتيجي، الذي انعقد بالفعل مرتين، للنظر في إجراء مزيد من التخفيض في الأسلحة النووية، الاستراتيجية وغير الاستراتيجية على السواء، وأهمية التكنولوجيات الجديدة.

وفي حين يبدو من المرجح أن المؤتمر الاستعراضي المؤجل للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والمكرس للذكرى السنوية الخمسين لهذه المعاهدة، سيعقد في كانون الثاني/يناير من العام المقبل، من المهم أن تنظر الدول الرئيسية الأخرى الحائزة للأسلحة النووية معا في الخطوات التي من شأنها أن تكمل تلك التي يتخذها الاتحاد الروسي والولايات المتحدة وأن تتفق عليها. وقد حان الوقت لوضع حد أقصى نهائي لمخزونات الأسلحة النووية. إن عالمنا مترابط إلى درجة أنه يجب إزالة جميع الأسلحة النووية، أينما كانت، في أقصر وقت ممكن، خشية أن يؤدي حادث أو سوء تقدير إلى عواقب إنسانية وبيئية كارثية.

إن استخدام الطاقة الذرية لأغراض الحرب أمر لاأخلاقي، كما هو الحال بالنسبة لحيازة الأسلحة النووية، بالنظر إلى أن النية الأساسية لامتلاك هذه الأسلحة يبقى التهديد باستخدامها. وفي هذا الصدد،

أرست معاهدة حظر الأسلحة النووية حظرا قانونيا على حيازة الأسلحة النووية، وستوفر، في الوقت المناسب، أساساً للدول الحائزة للأسلحة النووية لكي تصبح أطرافا في المعاهدة عند إزالة برامجها النووية.

يتعين على اللجنة الأولى أن تضاعف جهودها لتوفير سبل للتوصل إلى اتفاقات تقلل من الاعتماد على أي أسلحة تقليدية لحل النزاعات. ولن تؤدي تلك الجهود إلى جعل نزع السلاح النووي أكثر جدوى فحسب، بل ستعمل أيضا على تسهيل التعامل بين الدول في علاقاتها الجارية. وإذ نعقد العزم على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، لا يمكن أن نسمح لأنفسنا بالوقوف موقف المتفرجين على العنف والحرب، وعلى الإخوة يقتلون إخوتهم، كما لو كنا نشاهد ألعاباً من مسافة آمنة. ويؤكد التهديد المتزايد الناجم عن استخدام الطائرات المسيرة المسلحة ومنظومات الأسلحة الفتاكة ذاتية التشغيل الحاجة الملحة إلى معالجة الضرورة الأخلاقية للحفاظ على مسؤولية البشر.

في الختام، يود الكرسي الرسولي أن يعرب عن اقتناعه بأن الفضاء الخارجي ينبغي أن يظل المجال السلمي الذي كان عليه حتى اللحظة في تاريخ البشرية. ويجب توسيع نطاق القيود المفروضة على الاستخدامات العسكرية للفضاء الخارجي، على النحو المكرس في معاهدة الفضاء الخارجي.

سيتم تحميل النص الكامل لهذا البيان على البوابة الإلكترونية eStatements.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة المواضيعية اليوم.

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين طلبوا الكلمة ممارسة لحق الرد. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن البيان الأول يقتصر على خمس دقائق والبيان الثاني ثلاث دقائق.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نود أن نرد على عدد من الاتهامات الوقحة التي لا أساس لها بحق الاتحاد الروسي.

رداً على الملاحظات التي أبداها الوفد الليتواني (انظر A/C.1/76/PV.8)، نود أن نذكر أننا وافينا شركاءنا بمعلومات مسبقا عن التدريب العسكري "الغرب –٢٠٢١" من خلال وزارتي الدفاع في روسيا وبيلاروس في موسكو ومينسك، وكذلك في منتدى التعاون الأمني في فيينا. كما نشرنا معلومات مفصلة تتعلق بمؤشرات مناوراتنا في وسائط الإعلام ودعونا الدبلوماسيين العسكريين المعتمدين إلى موسكو كمراقبين. أي أننا قمنا بكل ما هو ضروري لكفالة الشفافية الكاملة. ولم يتجاوز عدد الأفراد تحت قيادة عمليات واحدة على تراب روسيا الذين شاركوا في المناورات العسكرية ٤٠٠ ٦ شخصً، وهو ما يقل كثيراً عن العدد المنصوص عليه في وثيقة فيينا لعام ٢٠١١ فيما يتعلق بعتبات الأنشطة العسكرية الملحوظة. ومع ذلك، قدمنا المعلومات الضرورية بحسن نية فيما يتعلق بهذه الأنشطة.

فيما يتعلق بالملاحظات التي لا أساس لها التي أبداها وفد أوكرانيا بشأن ما يسمى بعسكرة شبه جزيرة القرم (انظر A/C.1/76/PV.8)، نود أن نذكر بأن مسألة البلد الذي تنتمي إليه شبه جزيرة ومدينة سيفاستوبول قد حلها سكانها في عام ٢٠١٤. جمهورية القرم وسيفاستوبول، وهي مدينة ذات أهمية اتحادية، هما جزء لا يتجزأ من الاتحاد الروسي. وهذا أمر ليس مطروحاً للنقاش أو للمراجعة. وروسيا دولة ذات سيادة ولها الحق في إجراء مناورات ونشر أشياء وإعلان التجنيد لمواطنيها على أراضيها. أما بالنسبة للأنشطة العسكرية التي تجرى في شبه جزيرة القرم وفي منطقة آزوف – البحر الأسود المجاورة، شأنها شأن أي مكان آخر في الاتحاد الروسي، فإنها تنفذ على أساس مبدأ الإكتفاء الدفاعي وتهدف حصراً إلى حماية السلامة الإقليمية للبلد ومواطنيه الذين يعيشون هناك.

أي اتهامات لروسيا بأنها انتهكت التزاماتها بموجب مذكرة بودابست المؤرخة في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ فيما يتعلق بالتطورات في ذلك البلد لا أساس لها على الإطلاق. كان التحول الجذري والكارثي للنظام السياسي في أوكرانيا مدفوعاً بالعمليات السياسية والاجتماعية – الاقتصادية الداخلية في البلد. ولم يكن لروسيا

أي دخل في هذا التحول أو تداعياته الكارثية، التي كانت لها عواقب وخيمة على الشعب الأوكراني.

إذ ننتقل إلى المحاولات المستمرة لإسناد الأحداث في جنوب شرق أوكرانيا إلى الجيش الروسي، فإننا لم نر دليلاً دامغا واحداً يتعلق بوجود القوات الروسية على الأراضي الأوكرانية – ببساطة لأنها لا ولم تنشر قط هناك. وأشدد مرة أخرى على أن الأحداث في جنوب شرق أوكرانيا هي جزء من صراع داخلي. وندعو زملائنا الأوكرانيين إلى الامتثال الصارم والتام لالتزاماتهم. إن مفتاح حل النزاع الأوكراني الداخلي هو من خلال الحوار البناء المباشر بين كييف وممثلي دونيتسك ولوهانسك في مجموعة الاتصال الثلاثية والتنفيذ الفوري لمجموعة التدابير التي أيدها قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥) المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٥، فضلاً عن اتفاقات مينسك في إطار صيغة نورماندي.

إن محاولات الوفد الأوكراني لإلقاء اللوم على الاتحاد الروسي بالتحريض على أزمة الأمن البيولوجي في البلد هي كذلك محاولات مثيرة للسخرية. ونحث زملائنا الأوكرانيين على النظر إلى ما هو أبعد من العوامل الخارجية في سعيهم إلى تحديد سبب الحالة الراهنة والتركيز بدلاً من ذلك على إصلاح نظام الرعاية الصحية في البلد، الذي دُمر تدميراً كاملاً. وهذا ليس تقييمنا، بل هو اقتباس مباشر من وزير الصحة السابق في أوكرانيا، السيد ماكسيم ستيبانوف.

السيد توزيك (بيلاروس) (*تكلم بالروسية*): ممارسة لحق الرد، نود أن نرد على الملاحظات التي أبداها وفد ليتوانيا (انظر A/C.1/76/PV.8) فيما يتعلق بالتدريبات العسكرية الروسية – البيلاروسية المشتركة "الغرب – ٢٠٢١" التي أجريت في بيلاروس في أيلول/سبتمبر.

لقد أظهرت روسيا وبيلاروس نهجاً مسؤولاً وشفافا في إجراء تلك المناورات، التي كانت دفاعية حصراً ولا تشكل أي تهديد للدول المجاورة. وقدمت وزارة الدفاع في بيلاروس معلومات عن معايير التدريبات إلى جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ووفقاً لأحكام وثيقة فيينا لعام ٢٠١١. ولدينا انطباع بأن الوفد الليتواني إما أنه لا يدرك الحقائق أو ينكر ببساطة ما هو واضح تماماً. ومنذ تموز/يوليه وآب/أغسطس، عقدت بيلاروس سلسلة من لقاءات الإحاطة الإعلامية في مينسك وفيينا لتقديم معلومات شاملة ومفصلة عن المناورات.

وقد شددنا مراراً وتكراراً على الطابع الدفاعي لهذه الأنشطة. وبروح من الانفتاح وحسن النية واستناداً إلى مبدأ المعاملة بالمثل، دعونا مراقبين من عدد من الدول والمنظمات الدولية، بما فيها منظمة الأمن والتعاون في أوروبا،. بيد أن مؤشرات وحجم العمليات لم يصلا إلى عتبة المراقبة الإلزامية، على النحو المبين في متطلبات وثيقة فيينا. لقد أظهرنا انفتاحاً وسنظل منفتحين. وبطبيعة الحال، سنكون منفتحين بقدر استعداد جيراننا الغربيين لأن يكونوا كذلك. ولا يمكن أن ينكر أحد مبدأ المعاملة بالمثل. وطوال التدريبات العسكرية، غطت وسائط الإعلام الأنشطة على نطاق واسع وأُدلي بعدد من البيانات العلنية، وبالتالي، ليس هناك شيء نُلام عليه.

نود كذلك أن نذكر بأن عدداً كبيراً من التدريبات العسكرية تجريها بعض منظمة الأمن والتعاون في أوروبا آخرون، بما في ذلك في المنطقة المجاورة مباشرة لحدودنا، وليست جميعها شفافة بالنسبة لجمهورية بيلاروس. ومع ذلك، فإننا نراقب هذه الأنشطة بهدوء، ونستجيب لها على نحو مناسب، دون ضجة أو هستيريا لا مبرر لها، وندعو زملائنا إلى التصرف بنفس الطريقة، بما في ذلك في جلسات اللجنة الأولى. لدينا جميعاً عمل هام يتعين علينا القيام به في اللجنة وينبغي أن نمتنع عن إهدار الوقت بتوجيه اتهامات لا أساس لها وغير ذات صلة بالموضوع.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): طلبت الكلمة ممارسة لحق الرد من أجل الرد على الملاحظات التي أبداها وفد أذربيجان.

أثناء الجزء المتعلق بالمناقشة العامة من عملنا، أتيحت لي الفرصة للتفكير في التشوهات التي لا أساس لها للوفد الأذربيجاني فيما يتعلق بالتصعيد الواسع النطاق في منطقتنا في العام الماضي – وهو الأكبر في وقت تفشي الوباء – الذي بدأته أذربيجان (انظر

A/C.1/76/PV.3 و A/C.1/76/PV.5). لذلك، سأقتصر في بياني على ملاحظتين قصيرتين في إطار مناقشتنا المواضيعية.

أولاً، نلاحظ أن وفد أذربيجان التزم الصمت التام بشأن عدم امتثاله لالتزاماته الملزمة قانوناً وتعهداته السياسية بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ووثيقة فيينا لعام ٢٠١١.

ثانياً، أشار ممثل أذربيجان إلى موضوع الألغام. وأود أن أشدد على أن شعب ناغورنو – كاراباخ والمجتمعات الحدودية في أرمينيا تضررا بشدة، طوال ما يقرب من ثلاثة عقود، من التلوث الواسع النطاق بالألغام نتيجة للأنشطة العسكرية لأذربيجان. وقد أدت حوادث الألغام إلى قتل وتشويه وإصابة العديد من المدنيين، بمن فيهم الأطفال، وأعاقت بشكل كبير تنميتهم الاجتماعية والاقتصادية. وطوال ثلاثة عقود، دأبت أذربيجان على عرقلة جميع أنشطة إزالة الألغام كجزء من سياستها الأوسع المتمثلة في منع المجتمع الدولي من إيصال المساعدات الإنسانية إلى ناغورنو – كاراباخ.

وملاحظات وفد أذربيجان مثال على استمرار البلد في تسييس المسائل الإنسانية.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة ممارسة لحق أوكرانيا في الرد ردا على البيان الذي أدلى به وفد الاتحاد الروسي (انظر A/C.1/76/PV.8).

أود أن أذكر، كما أكدنا في اجتماعات سابقة، أن الأمم المتحدة، وعلى وجه التحديد الجمعية العامة، الهيئة الأكثر تمثيلاً في المنظمة – اعترفت بالاتحاد الروسي بصوت عال وواضح بوصفه قوة احتلال في أوكرانيا، وبالتالي طرف في النزاع. ما الذي يعنيه ذلك؟ يعني أن روسيا، بوصفها قوة احتلال وطرفاً في النزاع، ليس لها حق قانوني أو أخلاقي في أن تبدي رأيها بشأن أوكرانيا، على الأقل ليس قبل أن تعيد شبه جزيرة القرم إلى أوكرانيا، وتنسحب من منطقة دونباس، وتدفع ثمن عدوانها كاملاً.

أود الآن أن أصف بإيجاز شديد المشهد الأمني الحالي في شبه جزيرة القرم وفي شرق أوكرانيا، رداً على بيان الوفد الروسي فيما يتعلق بأنشطة روسيا في شبه جزيرة القرم. فالاتحاد الروسي، باحتلاله شبه جزيرة القرم وتحويلها إلى قاعدة عسكرية قوية، قد انتهك القواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، والأهم من ذلك، ميثاق الأمم المتحدة. ولا تزال أراضي القرم تستضيف عدداً غير متناسب من منظومات الأسلحة، بما في ذلك القذائف ذات القدرة على حمل رؤوس نووية والطائرات والسفن والذخيرة والأفراد العسكريين، الذين زاد عددهم إلى ٣٢ ٥٠٠، بل وحتى ٤٤ ٠٠٠ في نيسان/أبريل، في وقت تحتشد فيه القوات الروسية على حدودنا احتشاداً غير مبرر وينذر بالخطر.

وأدت العسكرة التدريجية لشبه جزيرة القرم على يد روسيا إلى تآكل النظم الحالية للتحقق وتحديد الأسلحة التقليدية في المنطقة الأوروبية – الأطلسية. ومما يثير القلق كذلك أنه ما زال يتعذر الوصول لإجراء أي تحقق أو تفتيش في شبه جزيرة القرم بموجب اتفاقات ونظم تحديد الأسلحة الحالية، مثل وثيقة فيينا، ومعاهدة السماوات المفتوحة، ومعاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وعلاوة على ذلك، يشمل العدوان المسلح الروسي المستمر ضد أوكرانيا تركيزاً واسع النطاق للقوات الروسية التي تهاجم المعدات بالقرب من حدود أوكرانيا في عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١، إضافة إلى تدريبات مفاجئة مكثفة على أراضي أوكرانيا المحتلة مؤقتاً، وبالتالي زعزعة استقرار الوضع العسكري والسياسي في أوروبا.

وتحرص أوكرانيا على استعادة الشفافية والقدرة على التنبؤ في المجال العسكري، فضلاً عن الاستقرار الإقليمي والثقة الدولية المتبادلة. ولتحقيق هذه الأهداف، ستدعم أوكرانيا كل جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق عودة روسيا إلى مجال القانون الدولي والآليات المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة التقليدية لكي تعيد اكتشاف قدرتها المفقودة على الامتثال لالتزاماتها القانونية الدولية. وينبغي أن تسحب روسيا قواتها فوراً من شبه جزيرة القرم المحتلة، وكذلك من بعض المناطق المحتلة في منطقتي دونيتسك ولوهانسك.

اسمحوا لي أيضاً أن أذكّر الاتحاد الروسي بمذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية، التي ما زال يتجاهلها. وعلى سبيل المثال، تنص الفقرة الأولى من المذكرة على ما يلي:

”يعيد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تأكيد التزامهم تجاه أوكرانيا، وفقا لمبادئ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، باحترام استقلال أوكرانيا وسيادتها وحدودها القائمة“.

وتنص الفقرة الثانية على ما يلي:

”يعيد الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية تأكيد التزامهم بالامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأوكرانيا أو استقلالها السياسي، وبأنه لن يجري مطلقاً استخدام أي من أسلحتهم ضد أوكرانيا“.

وعليه، كما نرى من النص، يكون الاتحاد الروسي قد انتهك تماما مذكرة بودابست وميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي الأخرى عندما غزا شبه جزيرة القرم ومناطق معينة من دونيتسك ولوهانسك –

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): يؤسفني أن الوقت المخصص لممثل أوكرانيا قد انتهى.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): إن وفدي مجبر على أخذ الكلمة ممارسة لحق الرد رداً على البيانات التي أدلى بها عدد قليل من البلدان الأوروبية وكوريا الجنوبية. ويرفض وفدي رفضاً قاطعاً الاتهامات الباطلة التي وجهتها بعض البلدان الأوروبية – لقد طفح الكيل. وبهذه المناسبة، يلفت وفدي انتباههم بشدة إلى النقاط التالية.

أولاً، لم نعترف أبدا بالقرارات المتحيزة وغير القانونية التي تتعدى بشكل خطير على حق الدول ذات السيادة في الوجود والتنمية. ومن الحقوق الأصيلة لدولة ذات سيادة أن تزيد قدراتها العسكرية لأغراض الدفاع عن النفس، ولا سيما في مواجهة التهديدات العسكرية المتزايدة من قوى خارجية. وأي مطالبة بأن نتخلى عن حقنا في الدفاع عن النفس هو بمثابة إنكار لسيادتنا.

ثانياً، يجب على البلدان أن تتخلى بشجاعة عن سياستها العدائية الأحادية الجانب وعن ازدواجية المعايير تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن التطور السريع للتكنولوجيا العسكرية والمعدات يغير شكل العمليات العسكرية والمشهد الأمني للدول في كل مناطق العالم اليوم. والأخطار العسكرية التي تواجه دولتنا، بسبب التوترات العسكرية السائدة في شبه الجزيرة الكورية، تختلف عن تلك التي كانت سائدة قبل عشر أو خمس أو حتى ثلاث سنوات. والسبب الجذري للتوترات المتفاقمة في شبه الجزيرة الكورية هو السياسة العدائية للولايات المتحدة تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، التي تتسم بوضوح بالابتزاز النووي والتهديدات الموجهة ضد بلدنا.

إن الولايات المتحدة تهدد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من خلال المظاهر العسكرية التي لها طابع التخويف، بما في ذلك تنظيم جميع أنواع التدريبات الحربية التي تستهدف بلدنا في شبه الجزيرة الكورية وحولها، ومن خلال نشر الأصول النووية، مثل حاملات الطائرات التي تعمل بالطاقة النووية والغواصات النووية، في كوريا الجنوبية والمناطق المحيطة بها في معظم الأحيان. وبالنظر إلى التهديدات العسكرية المتزايدة من قبل الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك التكديس المفرط للأسلحة والأنشطة العسكرية المشتركة، لا يمكن لأحد أن ينكر الحق المشروع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في الدفاع عن النفس وتطوير واختبار وتصنيع وامتلاك منظومات أسلحة مماثلة لتلك التي تمتلكها أو تطورها هاتان الدولتان.

وفي الآونة الأخيرة، كثيرا ما أشارت الولايات المتحدة إلى أنها ليست معادية لدولتنا، لكن استناداً إلى أفعالها لدينا كل الأسباب لعدم تصديقها. فالولايات المتحدة تواصل إثارة التوتر الإقليمي نتيجة لتقديراتها وأفعالها المعيبة. وجميع التدابير التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتعزيز قدراتها الدفاعية الوطنية هي أنشطة نزيهة تهدف إلى الاستجابة بشكل استباقي للحالة الأمنية في شبه الجزيرة الكورية وحولها وحماية أمن دولتنا وشعبنا، وكل ذلك في مواجهة

سياسة العداء من جانب واحد وازدواجية المعايير، وهي سلاح ذو حدين لا يؤدي إلا إلى زعزعة السلام والأمن وتصعيد التوترات في شبه الجزيرة الكورية وبقية المنطقة.

ومن الأفضل للبلدان الأوروبية أن تستثمر وقتها وطاقتها في إخلاء أوروبا من الأسلحة النووية بصورة كاملة ويمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وأن ترتاب في الخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة لنقل التكنولوجيا النووية إلى أستراليا. وفي الآونة الأخيرة، تحاول كوريا الجنوبية الارتقاء بقدراتها القتالية، بدعم قوي من الولايات المتحدة، بما في ذلك من خلال اقتناء عدد كبير من أحدث الأسلحة المتطورة من مختلف الأنواع، مثل مقاتلات الهجوم المشترك الشبح وطائرات الاستطلاع بدون طيار التي تحلق على ارتفاعات عالية.

إن محاولات كوريا الجنوبية الخطيرة التي لا تتوقف لتعزيز قدراتها العسكرية تخل بالتوازن العسكري في منطقة شبه الجزيرة الكورية وتزيد من عدم الاستقرار العسكري والمخاطر. وقد أصبحت جميع أنواع التدريبات العسكرية وتراكم الأسلحة، بذريعة احتواء جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ظاهرة للعيان في كوريا الجنوبية، التي يثير خطابها الدوري وسلوكها الشرير أعصابنا.

ولا بد من ضمان الاحترام بين بلدينا ونبذ الكيل بمكيالين وأي سياسات عدائية تجاه الآخر. ومن المهم أن تغير سلطات كوريا الجنوبية موقفها التصادمي تجاه جمهوريتنا، وأن تحافظ على معيار الاستقلال الوطني، وأن تنفذ الإعلانات بين الكوريتين بنية حسنة.

السيد غوسمان (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*):على الرغم من الجهود التي تبذلها أذربيجان بنية حسنة للنهوض بمنطقتنا نحو مرحلة إعادة التأهيل والإعماربعد انتهاء النزاع، فإن علينا إن ندحض الموقف الانتقامي لوفد أرمينيا اليوم. وكنا قد أوجزنا بالفعل عدم امتثال أرمينيا للآليات الإقليمية لتحديد الأسلحة والتحقق، وقدمنا أدلة على عدم الامتثال هذا، كما هو حاصل في الأراضي المحتلة.

ومن المثير للسخرية بشكل خاص اتهام أذربيجان بأنها "تسيّس مسألة الألغام الأرضية". والحقيقة هي أن العديد من المواطنين في أذربيجان يعيشون تحت التهديد المستمر للألغام الأرضية التي زرعتها أرمينيا. ويمكن إزالة هذا الخطر بسهولة، وندعو أرمينيا إلى أن تفعل ذلك بدلاً من الدخول في مناقشات لا طائل من ورائها بشأن هذه المسألة. ومرة أخرى، نشير إلى أن الملاحظات التي أدلى بها ممثل أرمينيا تتناقض بشكل مباشر مع نص وروح البيان الثلاثي الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، وندعو وفد أرمينيا إلى التخلي أخيرا عن موقفه غير البناء.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): مسألة انتماء شبه جزيرة القرم إلى أي بلد حسمها شعب القرم نفسه بشكل نهائي من خلال استفتاء أُجري في آذار/مارس ٢٠١٤. وأي مناقشات بشأن حالة هذا الإقليم الروسي بدون مشاركة الشعب الذي يعيش هناك مناقشات لا علاقة لها بالواقع. وينبغي ألا تعالج مسألة القرم في الأمم المتحدة في سياق القضية الأوكرانية الداخلية، وكذلك الحالة المحيطة ببحر آزوف ومضيق كيرش، فكلاهما ينبغي أن تعالج فقط في سياق العلاقات الثنائية الروسية – الأوكرانية.

وندين محاولات الوفد الأوكراني طرح قضية شبه جزيرة القرم أمام الجمعية العامة من خلال قرارات مسيسة بشأن عسكرة بعض أجزاء شبه الجزيرة والبحر الأسود وبحر آزوف. وهذه القرارات قائمة على اتهامات لا أساس لها وغير مقبولة ضد روسيا وتهدف إلى إسناد جميع المشاكل الداخلية في أوكرانيا إلى عدوان روسي وهمي. والسبيل الوحيد لحل المسألة الأوكرانية الداخلية هو مجموعة التدابير لتنفيذ اتفاقات مينسك الواردة في قرار مجلس الأمن ٢٢٠٢ (٢٠١٥). وينبغي أن تهدف المساعدة الدولية الفعالة، بما في ذلك من خلال الأمم المتحدة، إلى تنفيذ هذا القرار ودعم الأُطر القائمة، بما في ذلك فريق الاتصال الثلاثي في مينسك وبعثة الرصد الخاصة إلى أوكرانيا التابعة لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

ولن يتسنى بذل جهد سياسي ودبلوماسي مستدام لمعالجة الأزمة الداخلية في أوكرانيا بدون إقامة حوار مباشر أولا بين كييف ومنطقة دونباس، مع مراعاة – على المستوى الدستوري – المطالب المشروعة

لجميع مناطق أوكرانيا. وسنواصل تقديم المساعدة النشطة بغية تحسين الحالة الإنسانية الحادة في شرق أوكرانيا، التي نشأت أساسا بسبب خطأ السلطات في كييف.

السيد كنيازيان (أرمينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة لممارسة حقنا الثاني في الرد على وفد أذربيجان.

أرمينيا ملتزمة بالتزاماتها بموجب معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وجميع عمليات التفتيش التي خضعت لها أرمينيا بموجب تلك المعاهدة ووثيقة فيينا تشهد على امتثال أرمينيا. بل على العكس من ذلك، فإن الانتهاكات الجسيمة التي ارتكبتها أذربيجان تسجلها أذربيجان نفسها. ووفقاً للمعلومات الرسمية التي قدمتها أذربيجان، فإنها تتجاوز الحدود القصوى في أربع فئات من أصل خمسة من فئات الأسلحة التقليدية الرئيسية، على نحو ما حددته معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا. وكمثال واحد فقط، فإن لديها ٩٧٢ وحدة مدفعية، في حين أن السقف المسموح به ٢٨٥ وحدة.

وتشير المعلومات الرسمية التي قدمتها أذربيجان إلى أدلة لا وجود لها. وقد استبعدت تماماً ١٤ لواء من أصل ٢٨ من ألوية القوات المسلحة الأذربيجانية المتواجدة على طول حدود الدولة مع أرمينيا وخط التماس مع ناغورنو – كاراباخ منذ عقود، من التفتيش والتحقق، مما يقوّض مصداقية البيانات التي تقدمها أذربيجان في إطار التبادل السنوي للمعلومات العسكرية ويمكّن ذلك البلد من تركيز هذا العدد الكبير من قواته ومعداته العسكرية التي لم يتم التحقق منها على طول حدود ناوغورنو – كاراباخ، وشهدنا نتيجة ذلك في العام الماضي عندما شن عدوان كبير على تلك المنطقة.

وعودة إلى موضوع الإجراءات المتعلقة بالألغام والقضايا الإنسانية، لا توجد إشارة إلى موضوع الألغام في البيان الثلاثي المؤرخ ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٠، لكن هناك حكم يتعلق بالعودة الفورية لجميع أسرى الحرب والرهائن المدنيين، وهو ما لم تنفذه أذربيجان حتى الآن. وتؤيد أرمينيا اتباع نهج شامل قائم على حقوق الإنسان ومحوره الناس عندما يتعلق الأمر بالتعاون الدولي في المجال الإنساني، بما في ذلك في ميدان الإجراءات المتعلقة بالألغام. وخلافاً لنهج أرمينيا، فإن أذربيجان تتجاهل حقوق الإنسان إلى حد ما، وهي تعوق دائماً وصول المساعدات الإنسانية إلى منطقة النزاع في ناغورنو – كاراباخ، وتشهد بذلك الأمم المتحدة نفسها.

السيد زلينكو (أوكرانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أمارس حقي الثاني في الرد على ملاحظات وفد الاتحاد الروسي.

أود أن أذكر ممثل الاتحاد الروسي بأن مسألة شبه جزيرة القرم قد أغلقت قبل أن يقوم بلده بغزو شبه الجزيرة ومحاولة ضمها واحتلالها. وأود كذلك أن أضيف أنه في ضوء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، واستمرار العسكرة الواسعة النطاق وغيرها من التهديدات الناشئة عن الاحتلال المؤقت لشبه جزيرة القرم، أنشأت أوكرانيا و ٤٣ بلداً آخر والاتحاد الأوروبي في ٢٣ آب/أغسطس المنبر الدولي لشبه جزيرة القرم، الذي يتمثل الغرض الرئيسي منه في إنهاء احتلال روسيا لشبه جزيرة القرم. وينصب عمل المنبر على عدد من المسائل الهامة، منها تجريد شبه جزيرة القرم من السلاح ومنع روسيا من انتهاك حقوق الإنسان لمواطني شبه جزيرة القرم، بمن فيهم تتار القرم.

أود أيضاً أن أذكر بأنه عندما غزت روسيا شبه جزيرة القرم، انتهكت الكثير من التزاماتها بموجب مختلف وثائق الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، فضلاً عن مذكرة بودابست بشأن الضمانات الأمنية.

السيد غوسمان (أذربيجان) (*تكلم بالإنكليزية*): مرة أخرى، سأتوخى الإيجاز. مما يدعو إلى الاستياء أن مستوى الكراهية تجاه أذربيجان في مجتمع أرمينيا بلغ أعلى مستوياته الآن، وذلك بعد مرور عام على الحرب، كما يتضح من بيانات وفد أرمينيا اليوم. ومما يثير القلق أن كل من يجرؤ على الحديث عن المصالحة أو التعايش السلمي مع أذربيجان يوصف بأنه خائن في أرمينيا. ويُذكر وفدي ممثلي أرمينيا ببساطة بأن بلدهم يتحمل المسؤولية الكاملة عن نشر خطاب الكراهية هذا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): لقد استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

أود أن أنوه بموظفي الأمانة العامة والمترجمين الشفويين لما أبدوه من مرونة وتعاون.

وقبل رفع الجلسة، أود أن أذكّر جميع الوفود بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات ومشاريع المقررات في إطار جميع بنود جدول الأعمال هو ظهر غد الخميس، ١٤ تشرين الأول/أكتوبر. وستعقد الجلسة التالية للجنة بعد ظهر غد في غرف الاجتماعات المشتركة ١ و ٢ و ٣، حيث سنواصل المناقشة المواضيعية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٥.